

اللقاء السنوي الثالث والثلاثون

السياسات العامة والحاجة للإصلاح
في
أقطار مجلس التعاون لدول الخليج العربية

أحداث البحرين: الأزمة والمخرج

الأستاذ حسن علي رضي

info@hassanradhi.com

(٤)

أحداث البحرين: الأزمة والمخرج

الأستاذ حسن علي رضي

مقدمة

طلب مني الأخوة المنظمون لهذا الملتقى الطليعي الرائد في منطقتنا منطقة الخليج والجزيرة أن أشارك برأي حول المخرج من الأزمة التي تمر بها مملكة البحرين ضمن المنهج المخصص في هذا اللقاء لبحث عملي عن حلول للمشاكل التي تمر بالمنطقة والتي قد عصفت فعلا بالبحرين واليمن وشملت دول الخليج الأخرى ، باستثناء قطر ، بدرجات متفاوتة.

وللحديث عن أية أزمة سياسية أو حقوقية في أي بلد والمخرج منها ، فإنني أعتقد – بداية - لابد من معرفة خلفية جغرافية وتاريخية سياسية.

ولما كنت غير متمرس في الكتابة السياسية فإنني قد استعمل مفردات ومصطلحات ربما تكون غير مألوفة للمتعاطي السياسي وذلك بغرض التعبير عما أريد توصيله دون التزام بالمصطلحات التي لست متأكدا من معانيها فأرجو لذلك المعذرة.

وسأقسم هذا البحث إلى مباحث خمسة :

- المبحث الأول: الموقع الجغرافي السياسي للبحرين
- المبحث الثاني: نبذة تاريخية مختصرة حول الحركة المطالبة السياسية والحقوقية في البحرين
- المبحث الثالث: أحداث ١٤ فبراير ٢٠١١ وتداعياتها
- المبحث الرابع: الحالة الراهنة
- المبحث الخامس: المخرج

المبحث الأول: الموقع الجغرافي السياسي للبحرين:

١ ١ يستند الدكتور محمد محمود خليل في كتابه (تاريخ الخليج وشرق الجزيرة العربية المسمى إقليم بلاد البحرين في ظل حكم الدويلات العربية) إلى مراجع تاريخية عريقة ومتعددة منها الأصفهاني والمسعودي في مروج الذهب ومعادن الجوهر والبكري في كتاب جزيرة العرب وفي كتاب الممالك والمسالك وياقوت الحموي وغيرهم، فيعرف إقليم البحرين بقوله: "يقع إقليم بلاد البحرين شرق الجزيرة العربية، حيث يمتد الإقليم على الساحل الغربي للبحر الفارسي (الخليج العربي) ومن البصرة شمالاً حتى أرض عمان جنوباً ومن البحر الفارسي (الخليج العربي) شرقاً حتى الدهناء ومنطقة الصمان غرباً"، ويضيف: "كما ذكر ياقوت ان بلاد البحرين اسم جامع لبلاد واسعة على ساحل البحر الواقع بين جزيرة العرب وبلاد فارس ويمتد من البصرة شمالاً إلى عمان جنوباً ومن صحراء الدهناء غرباً إلى البحر شرقاً.. وهي بذلك تشمل الأحساء والقطيف وهرج وقطر وأوال ومجموعة الجزر المحيطة بها".^١

وليس إيراد هذا التعريف التاريخي هو من باب الادعاء بان إقليم البحرين يشمل كل هذه الأرض، فهو مجرد تعريف بفترة تاريخية مرت ومضت وقامت دول لا يجادل احد في شرعيتها بل ولا يمكن ذلك إطلاقاً، ولكني أوردته بغرض قد يجعلنا نتفهم سبب قلق الشقيقة المملكة العربية السعودية واستعدادها غير المحدود لحماية كيان مملكة البحرين كما هي عليه الآن، وخصوصاً وأن في من يقطن المنطقة الشرقية (هجر) ان صح التعريف، منهم من هم من أصول اثنية وعقائدية مشابهة لأغلب سكان مملكة البحرين الحديثة (أوال) بل وترتبط كثير من العائلات في المنطقتين ببعضها نسباً.

٢ ١ ويعتقد سكان البحرين الديانة الإسلامية (عدا أقلية صغيرة)، وجرى العرف على تقسيم سكانها إلى طائفتين؛ الطائفة الشيعية والطائفة السنية وقد عرف الشيعة العرب (بالبهارنه) وهذا هو اللفظ القاموسي القديم لأهل البحرين. ولا أدري لماذا جاء هذا التخصيص لتعريف الشيعة العرب، والذي هو على ما يبدو قد استعمل للتمييز بين عرب البحرين والعرب الذين قد قدموا من داخل الجزيرة مع دخول العتوب بقيادة أسرة آل خليفة الى البحرين في عام ١٧٧٢م والذين يعرفون تداولاً بـ"العرب" في مقابل "البهارنه" من جهة وبين البحرينيين من أصول إيرانية شيعة وسنة من جهة أخرى.

ومن الجدير بالإشارة هنا أن هذا التعريف (البهارنه) لا زال يطلق تداولاً على بعض سكان مدن وقرى المنطقة الشرقية الشيعية في المملكة العربية السعودية وبعض مناطق دول الخليج العربي.

٣ ١ يتبنى نظام الحكم في المملكة العربية السعودية النظام الإسلامي السني الأصولي (نظرياً على الأقل). والتي يمكن أن نوجز تعريفه باقتباس ما ورد في مقدمة ابن خلدون، حيث بموجبها توكل سلطة ولاية الأمة إلى من سماه "المُلك" ويصف الملك بأنه "منصب طبيعي للإنسان

^١د. محمد محمود خليل - تاريخ الخليج وشرق الجزيرة العربية المسماة إقليم بلاد البحرين في ظل حكم الدويلات العربية - منشورات مكتبة مدبولي ص ٣٩٠.

لأننا قد بينا أن البشر لا يمكن حياتهم ووجودهم إلا باجتماعهم وتعاونهم على تحصيل قوتهم وضرورياتهم... " ويضيف: " وإذ قد بينا حقيقة هذا المنصب وأنه نيابة عن صاحب الشريعة في حفظ الدين وسياسية الدنيا به تسمى خلافة أو إمامة... " وبهذا يقال له الإمامة الكبرى... " ويمضي ابن خلدون في شرح طريقة اختيار الإمام فيقول: " واستقر ذلك إجماعاً على وجوب نصب الإمام وقد ذهب بعض الناس إلى أن يدرك وجوده العقل وان الإجماع الذي وقع إنما هو قضاء بحكم العقل فيه قالوا إنما وجب العقل لضرورة الإجماع للبشر واستحالة حياتهم ووجودهم منفردين" ويضيف: " كما يكون نصب الإمام يكون بوجود الرؤساء أهل الحل والعقد أو بامتناع الناس عن التنازع والتظالم" ويضيف: " إن هذا النصب واجب بإجماع فهو من فروض الكفاية وراجع إلى أهل الحل والعقد فيتعين عليهم نصبه ويجب على الخلق جميعاً طاعته."^١

ونستفيد مما سبق بان الحاكم عموماً إنما يُنصَّب لإقامة حكم الشريعة من قبل أهل الحل والعقد (ولم ابحث في تعريف أهل الحل والعقد). ولكن الجاري عليه العمل في المملكة العربية السعودية هو تولية ولي العهد من قبل هيئة من المفترض (إنهم أصحاب الحل والعقد) في الأمة، فإذا بايع ولي العهد أصحاب الحل والعقد الممثلون في هيئة البيعة السعودية فإنه يتولى فيما بعد رئاسة الدولة (منصب الملك) وهو الحاكم المطلق باعتباره ولي الأمر.. تكون طاعته واجبة ومعصيته محظورة.^٢

٤ ١ يتبنى نظام الحكم في إيران نظرية ولاية الفقيه التي هي في الأصل نظرية شيعية في الحكم والتي يمكن إيجازها كالآتي:..

● لا يقر الشيعة الأماميون بأي سلطة زمنية، فهم يعتقدون بأن النبي محمد (ص) قد جاء بالدين من الله ليحكم به أمور الناس في حياتهم وبعد مماتهم ولذلك فإن الله لم يترك للبشر اختيار حكامهم ليحكموا بما يرون وإنما هو سبحانه قد عين بعد النبي محمد (ص) من يحكم من بعده من خلال "الإمامة" التي أوكلها الله مباشرة إلى علي ابن أبي طالب ابن عم النبي وأول المصدقين به ثم إلى ابنه الحسن والحسين ثم إلى تسعة من سلالة الحسين آخرهم محمد بن الحسن الملقب بالمهدي، وهذا الإمام الأخير قد غاب عن رؤيا بصر الناس ولكنه موجود وسيخرج في "آخر الزمان" ليعيد الدنيا كلها إلى جادة الصواب وليحكم بما انزل الله على النبي محمد نصاً وروحاً وتطبيقاً. والإمامة - أي رئاسة الأمة الإسلامية وحكمها- هي ليست من المصالح العامة التي تفوض إلى نظر الناس يختارون من يرون، بل هي ركن من أركان الدين ولا يجوز للنبي نفسه إغفالها ولا تفويضها إلى احد، بل ان الأئمة المذكورين سلفاً معينون من قبل الله بنص وأمر إلهي، وقد اختارهم الله للإمامة، "معصومين" أي إنهم لا يمكن ان يرتكبوا أي إثم أو معصية أو خطأ لا في علاقتهم بربهم ولا في علاقتهم بمحكوميهم والذين هم كل الناس. ولذلك فإن الإمام إنما يحكم في الناس بأسلوب مضمون العدالة والقدرة والعلم المبعد عن أي خطأ من أي نوع كان مادياً أو موضوعياً. وفي غيبة الامام المنتظر المهدي فإن الفقهاء هم من يتولون أمور المسلمين.^٣

^١ مقدمة ابن خلدون - دار الكتب العلمية - الطبعة الرابعة ص ١٩١ وما بعدها.

^٢ هيئة البيعة السعودية - ويكيبيديا / <http://ar.wikipedia.org/wiki/>

^٣ ابن خلدون - مقدمة ابن خلدون ص ١٩٦، و الإمام الخميني روح الله - كتاب عقد البيع الجزء الثاني ص ٤٦٥ وما بعدها.

وغني عن البيان بأن الشيعة في البحرين لم يكونوا مهتمين بهذه النظرية في الحكم (ولاية الفقيه) بل كانت قياداتهم الدينية تقول بأن ولاية الفقيه إنما هي مقصورة على الأبدان والاموال فيما يتعلق بالعبادات والحدود والمعاملات بدليل توجيه خطابهم دائماً إلى الحاكم اعترافاً منهم بشرعيته (انظر الفقرة ٢-١ من هذا البحث). وعلى العكس من ذلك، فقد كانت علاقة البحارنة بالحكم وثيقة، بل وقد قرب النظام في فترات من حكمه الشيعة حتى أكثر من بعض السنة فيما عدا القبائل العربية المتحالفة (العتوب) وخصوصاً في فترات المد القومي العربي والذي كان أهل السنة أكثر حماساً له من الشيعة والتي غالبيتهم القروية لم تكن مهتمة كثيراً بالسياسة، وقد كان من بين كبار المسؤولين والأعوان للحكام من الطائفة الشيعية. فقد كان الحاج سلمان (الشيوعي) رئيساً للأمن، وتولى ابنه عبد الكريم الحاج سلمان منصباً قيادياً في الأمن كما تولى العميد علي ميرزا (الشيوعي من أصل إيراني) كذلك منصباً قيادياً رفيعاً فيه.^١ وكان السيد محمود العلوي رئيساً للمالية (منصب يوازي وزير المالية) ثم تولى منصب وزير المالية والاقتصاد الوطني في أول حكومة بعد الاستقلال ثم مستشاراً لرئيس الوزراء للشئون المالية^٢ والأهم فإن السيد محمود هذا كان معلماً وموجهاً للشيخ خليفة بن سلمان الذي كان سكرتيراً لحكومة البحرين ثم رئيساً للمجلس الإداري وهو منصب يعادل رئيس مجلس الوزراء حالياً كما كان السيد شرف العلوي رئيساً لإدارة الكهرباء وكان من أشد المناصب حساسية.^٣

وغني عن التذكير بأن البحارنة قد أجمعوا على خيار استقلال البحرين كدولة عربية اسلامية ورفض الانضمام لإيران الشيعية وذلك في الاستفتاء الذي أجرته الأمم المتحدة في عام ١٩٧٠.^٤

٥ ١ تتميز أنظمة باقي دول المنطقة بحكم يجمع بين القبلية الغالبة والنزوع الحذر والمحدود جداً نحو إقامة دولة مؤسسات على النمط الحديث لكن فيما لا يمس بسلطات وتحكم العوائل الحاكمة ، ولن أخوض تفصيلاً في ذلك فهو أمر في حكم العلم العام.

٦ ١ نحت العائلة الحاكمة (آل خليفة) في البحرين منذ الاستقلال في عام ١٩٧٢ منحى العوائل الحاكمة في الدول الخليجية ذات الأنظمة القبلية خصوصاً في الكويت وقطر ودولة الإمارات، حافظت على هيمنة العائلة على المناصب والسلطات ذات الطبيعة الحاسمة التي تمثل تلك السلطات في قبضتها كالجيش والشرطة وشؤون المالية، في حين عملت على تجميل وضع الدولة ببعض المؤسسات التي تحمل طابع الحداثة كمجالس البرلمان الشكلية وترخيص جمعيات المجتمع المدني ثم الجمعيات السياسية بقيود تشريعية محكمة. ولكن يبقى ضمان التحكم الحاسم دائماً في يد مركز الحكم المقصور عضويته على افراد من الشريحة العليا من العائلة الحاكمة فقط.

^١ عبدالله خليفة عبدالله الغتم - جوانب من تاريخ الشرطة في البحرين ص ١٥٦ - ١٦٥

^٢ حسين اسماعيل - اخبار البحرين - احداث ١٠٠ عام - توزيع مكتبة طاهر ص ١٥٢

^٣ المهندس عبدالله سعد الحويحي - إنبلاج النور - قصة الكهرباء في البحرين ص ٩٤ انظر كذلك محمد خليل المريخي - احداث طواها الزمن ص ٢٠٠

^٤ قرار مجلس الأمن رقم (١٩٧٠) ٢٧٨ في الاجتماع رقم ١٥٣٦ والوثيقة رقم ٥/٩٧٧٢ بتقرير السيد فيتوري وينسير جيشناردي.

وترتبط أنظمة الحكم في دول مجلس التعاون بوشائج خاصة تربط العوائل الحاكمة بانتماؤاتهم القبلية.

٤ ١ يمكن القول بأن لا نظرية ولي الأمر السنية ولا نظرية ولاية الفقيه الشيعية كانتا ذات أثر مؤثر في الاتجاه الأيدلوجي في الشارع السياسي بل كانت الحركة المطلبية الشيعية تضم رجال دين سنة وشيعة حتى بداية منتصف تسعينات القرن الماضي (انظر الفقرة ٢-١٠ من هذا البحث) وبقي هذا الوضع حتى عام ٢٠٠٠ حيث بدأت الأمور تتخذ أوضاعاً جديدة، لعب النظام فيها دوراً توجيهياً أساسياً بتعامله مع الطائفتين وبإعلامه المنحاز، حيث قرب أهل السنة وتسامح حتى مع المعارضين منهم، في حين اتبع الشدة والغلظة في التعامل مع المعارضين من الشيعة، كما ابعده الشيعة تدريجياً عن دوائر النفوذ وحرّمهم من التوظيف في كثير من القطاعات، فأصبح الانطباع السائد في الشارع السني بأنهم أهل النظام وأصبح الشيعة بالتدريج يشعرون بأن النظام عدو لهم. إن سياسة التمييز والامتيازات كانت قائمة منذ زمن لكنها اكتسبت طابعاً واسعاً وشاملاً ومدمراً منذ أوائل هذا القرن وخصوصاً سياسة التجنيس الواسع.^١

ومن الملحوظ في أدبيات المعارضة البحرينية حتى الآن هو اتجاه المطالبات بالديمقراطية ولم تعرف شعاراتها في تجمعاتها واحتجاجاتها وتظاهراتها أي شعار أو مطلب طائفي.

٥ ١ تتوج الانقسام بين الطائفتين بعد أحداث حركة ١٤ فبراير ٢٠١١ حيث كثفت الحكومة من قمع معارضيتها على جميع الأصعدة ومكنت المتشددين من أهل السنة في مواقعهم بصورة أكبر وعمل الإعلام الرسمي البحريني والصحافة (التي هي شبه رسمية) على تعميق هذا الانقسام، وسلطت السلطة المتشددية من التيار السياسي الديني السني على المؤسسات لتطهيرها من الشيعة توج بفصل الآلاف من الموظفين في كثير من المؤسسات العامة والخاصة.

٩ ١ غير ان الانقسام أو التقسيم لم يمنع من وجود عناصر سنية نشطة وقوية وقيادية في صفوف المعارضة، معظمها ينتمي إلى التيارات القومية واليسارية.

١٠ ١ في ظل هذا التجاذب العقائدي الأيدلوجي بين دول المنطقة والذي غذته كذلك التنظيمات المنطرفة دينياً والإعلام الرسمي لإيران من جهة وإعلام المملكة العربية السعودية من جهة أخرى، فرض على شعب البحرين انقساماً كريها غير مسبوق، وإن كان التفاؤل لازال يغلب بأنه ظاهرة طارئة تمر وتعود الصحوه لأبناء الوطن كما كان الشأن في أواخر الأربعينات وأوائل الخمسينات من القرن الماضي.

^١ انظر التقرير الذي أعده صلاح البندر وهو خبير بريطاني من أصل سوداني عمل سابقاً مستشاراً في وزارة شؤون مجلس الوزراء لدى حكومة البحرين www.ba7rain.net ("تقرير البندر").

المبحث الثاني: نبذة تاريخية مختصرة حول الحركة المطالبة السياسية والحقوقية في البحرين

لن يسمح المجال المتاح لي بتناول تفصيل التحركات الشعبية والمطلبية ولكن سأعرض لأهم ما فيها (أحجار الزوايا) بالفدر الذي يخدم الغرض من هذه الورقة.

١-٢- تعود (البحارنه) على تقديم عرائض تطالب بحمايتهم من الاعتداءات عليهم منذ عام ١٩١٠ وكانت توجه للسلطات البريطانية آنذاك. لكن لعله من الأنسب الابتداء بالعريضة الشعبية التي قدمها عدد من زعماء البحارنه إلى الشيخ عيسى بن علي حاكم البحرين بتاريخ ١٦ فبراير ١٩٢٢ والتي تقدم بها هؤلاء بعد يأسهم من تذبذب السلطات البريطانية في التدخل للمساعدة في تلبية مطالبهم ففضلوا التعامل مع الحاكم. وقد احتوت العريضة مطالب بإصلاح القضاء والنظام الإداري والحماية من التعدي، وقد رد عليهم الشيخ عيسى ببيان شهير مؤرخ ٢٢ فبراير ١٩٢٢ أي بعد أسبوع من تلقيه، وقد استجاب الشيخ عيسى لبعض المطالب. وقد وضعت بذلك البيان لبنات لتأسيس نظام قضائي وتوثيق للعقود وإلغاء نظام السخرة والذي كان طبقاً له يستخدم المتنفذون من العائلة الحاكمة البحارنه دون اجر. وقد أشار البريطانيون الى بيان الشيخ عيسى في أدبياتهم تندرا بـ Magna Carta^١ وقد كرر البحارنه مطالبهم بالإصلاح كذلك بموجب عريضة مقدمة في ٢٣ رمضان ١٣٥٣ (نوفمبر ١٩٣٤) لم تستجب لها لحكومة التي كان المتنفذ فيها آنذاك المستشار البريطاني بلجريف.^٢

٢-٢ ومن الجدير بالإشارة إلى انه كانت هناك تحركات كذلك من قبل قيادات الطائفة السنية ولكن كانت في معظمها تأكيد على وطنية الحكم في مواجهة نفوذ السلطات البريطانية وكانت دوافعها في الغالب وطنية دينية موجهة ضد تدخل المسؤولين البريطانيين في شئون البلاد ومطالبة كذلك بالإصلاح طبقاً للشريعة الإسلامية.^٣

٣-٢- في عام ١٩٣٦ بدأت ملامح الحركات المطالبة في الإصلاح والتطوير تنحى منحاً وطنياً لا طائفيًا. ففي تقرير "سري" غير مؤرخ لكنه مودع في تقارير عام ١٩٣٦ في مكتبة أرشيف حكومة الهند البريطانية، بأن اجتماعات قد عقدت ضمت زعماء من الطائفتين السنية والشيعية كان أبرزهم يوسف فخرو ومحمد بن يوسف بن ناصر (سنة) ومحسن التاجر وأحمد العلوي (شيعية) إضافة إلى آخرين وكان قد حضره ابن الحاكم (ولي العهد آنذاك) الشيخ سلمان بن حمد، وتبلورت هذه الاجتماعات عن مطالب أهمها: ١- تشكيل هيئة تشريعية، ٢- إصلاح البوليس. ٣- إصلاح الجهاز القضائي (وهي ذات المطالب القائمة حالياً تقريباً مع إضافة الجيش والحرس الوطني للبوليس). وقد أعقب هذا التقرير بتقرير آخر في فترة مقاربة تناول نشاط لمجموعة من الشبان على رأسهم محمد العريض وإبراهيم العريض (شيعية) وعبدالله الزايد ومحمد صالح الشيراوي (سنة) وعزا التقرير اليهم نشرهم مقالا في مجلة الرابطة العربية التي كانت تصدر في مصر مناوئاً للنظام.^٤

^١ انظر الوثيقة رقم 10R/R/15/2/83 من وثائق حكومة الهند البريطانية ص ٦٨ (مشار اليه في كتابي

Judiciary and Arbitration in Bahrain – Kilwer Law International ص ٢٨

^٢ د. محمد الرميحي – البحرين ومشكلات التغيير السياسي والاجتماعي – دار ابن خلدون ص ٢١٠.

^٣ د. محمد الرميحي – المصدر السابق ص ١٩١ وما بعدها.

^٤ أرشيف وثائق حكومة الهند البريطانية الوثيقة رقم R/15/176 ص ١٤٢ و ص ١٧٦.

وفي عام ١٩٣٨ عرفت البحرين - ويبدو انه لأول مرة - صدور منشورات مذيبة بأسماء تنظيمات سياسية وليس أفراد زعماء، مناوئةً للمستشار البريطاني وسلطته وطالبت بالإصلاحات وعلى رأسها تكوين مجلس تشريعي منتخب، وكان أحد هذه المنشورات مذيلاً بـ "نواب الأمة" وأخر مذيلاً باسم "الشباب العربي"^١

وقد أسست هذه التحركات قاعدة للحركة الوطنية والقومية.

٢-٤- في عام ١٩٤٦ بدأت الايدولوجيا اليسارية تدخل المجتمع البحريني وذلك عندما قرر حزب توده الإيراني في اجتماع له بطهران إرسال عدداً من أعضائه إلى البحرين. ويورد تقرير للمخابرات البريطانية في العراق صادر في فبراير ١٩٤٨ ان شخصين من أعضاء الحزب الشيوعي الايراني قد وصلا البحرين هما علي باقر زاده وإسماعيل كاظمي. ثم وردت بعد ذلك تقارير متعددة تفيد بوضع أسس التحرك الشيوعي^٢. ففي عام ١٩٥٥ شهدت البحرين مولد جبهة التحرير الوطني البحرانية والتي تتبنى النظرية الماركسية^٣.

٢-٥- يلاحظ ان العنصر الوطني المناوئ للنفوذ البريطاني التي أسست له الحركة المطلبية السنية وعنصر الإصلاح السياسي والحقوقي الذي أسست له حركة البحارنه تفاعلا وامتزجا في خلال عقد الأربعينات لينضج الحركة الوطنية الديمقراطية في بداية عقد الخمسينات.

وقد شهدت البحرين خلال عقد الأربعينات ظاهرة الأندية الوطنية كأطر لتنظيم الأفكار السياسية والاجتماعية الجديدة وقد قامت هذه الأندية على أساس وطني لتضم النخب المثقفة من السنة والشيعة دون تمييز، كما شهد ذلك العقد ولادة الصحافة البحرينية الوطنية والتي كانت نواتها (صوت البحرين) التي صدرت عام ١٩٤٩ ثم (القافلة) ثم (الوطن) في عام ١٩٥٢، وقد كان لهذه الأندية والصحف دور فعال في نشر الفكر والوعي الوطني والحقوقي والديمقراطي^٤.

٢-٦- كما هو ما يحدث اليوم، أدى الشحن الطائفي المتعمد من أطراف ذات مصلحة في الحكم الى نشوب خلاف بين الطائفتين السنية والشيعية أدى إلى اضطرابات ومصادمات عنيفة أدت الى وقوع قتلى، الأمر الذي دفع الطبقة المثقفة من السنة والشيعة إلى العمل على وقف تلك المصادمات وانهاء الخلاف وكان على رأس أولئك المثقفين القيادات الصحفية الوطنية وقيادات الأندية الوطنية حيث عقدت كثير من الاجتماعات في مقار تلك الأندية وبيوت بعض الزعماء، وقد تمخض عن هذه اللقاءات ليس فقط إنهاء النزاع الطائفي بل تعدت ذلك إلى المطالبة بحقوق سياسية واجتماعية وإصلاح النظام. هذا الأمر لم يرق للمستشار بليجريف فحاول تحجيم تحرك هؤلاء النخبة المثقفة إلا انه جوبه بتيار وطني شديد أدى في آخر الأمر الى عقد اجتماع موسع، عقد في احد المساجد ثم أعقبه مهرجان شعبي موسع آخر عقد في قرية السنايس تم فيه تشكيل تنظيماً أسموه (الهيئة التنفيذية العليا) ("الهيئة") واتفقوا على أن تكون هذه الهيئة هي الممثل لشعب البحرين وصاغوا مطالبهم فيما يلي:

^١ وثائق حكومة الهند البريطانية- الوثيقة R/15/176 الصفحات ٢٠٤، ١٤٨، ٢٠٦، ٢٠٧، ٢٠٨، ٢٣٨ و ٣٦٠.

^٢ د. سعيد الشهابي - البحرين ١٩٢٠-١٩٧١ - قراءة في الوثائق البريطانية - منشورات دار الكنوز الأدبية ص ١٥٤.

^٣ فوزية مطر - أحمد الشمالان - سيرة مناضل وتاريخ وطن - المؤسسة العربية للدراسة والنشر ص ١٥٠.

^٤ د. محمد الرميجي - المصدر السابق ص ٢٢٨ وما بعدها. عبدالرحمن الباكر - من البحرين الى المنفى - دار الكنوز الأدبية ص ٣٦ وما بعدها.

- تأسيس مجلس تشريعي.
- وضع قانون عام للبلاد جنائي ومدني.
- السماح بتشكيل نقابة للعمال.
- تأسيس محكمة عليا للنقض والإبرام.^١

وكانت ولادة الهيئة معلماً بارزاً ونقطة تحول في تكوين الحركة الوطنية على أساس علماني حديث يدرك متطلبات الدولة المدنية ذات المؤسسات .. دولة المشروعية.

لن نتحدث بالتفصيل عن نضال الهيئة والتي أجهضت تجربتها وتم اعتقال قادتها وانتهاء نشاطها لكن بقيت روحها تسير الحركة الوطنية ولا زالت هذه الهيئة هي التجربة الوطنية المثالية التي يبحث عنها اليوم وطنيو البحرين.

طبعاً كما جرت عادة القائمين على الحكم أجريت إصلاحات جزئية بعد ذلك خصوصاً على النظام القضائي والإداري.

فيما بين قمع وحل هيئة الاتحاد الوطني واعتقال قيادتها في عام ١٩٥٦ و عام ١٩٦٥ تفاعلت عناصر اثرت تأثيراً بالغاً في الوعي القومي والوطني، حيث بقيت الجذوة الوطنية التي خلقتها الهيئة مشتعلة في الناس وأذكى هذه الجذوة انتشار الفكر القومي والذي كان يغذيه التيار القومي من القاهرة الناصرية وكذلك الثورات القومية في الجزائر واليمن، ونمو الطبقة العاملة بعد اكتشاف النفط وقيام شركة نفط البحرين ودخول عنصر الوعي الطبقي، عن طريق العناصر الشيوعية التي تطورت فيما بعد إلى ولادة تنظيم جبهة التحرير البحراني عام ١٩٥٥، كما أدى التيار القومي الى وجود حلقات من أفراد تابعين لتنظيم حركة القوميين العرب التي تأسس فرع البحرين فيها في عام ١٩٥٧ وحزب البعث العربي الاشتراكي في عام ١٩٥٨^٢ وهكذا أصبح الحراك الشعبي البحريني متميزاً بموجة جديدة مياهاها قومية ووطنية واختفت تماماً في هذه المرحلة الحركات الطائفية.

٢-٧ في بداية الخمسينات بدأت البلاد تمر بفترة احتقان اقتصادي ربما بسبب آثار الحرب العالمية الثانية وتدنت أجور العمال مما خلق التذمر في صفوف الناس. وفي عام ١٩٦٤ تم تجديد اتفاقية الحماية البريطانية الأمر الذي ولد الغضب بين القيادات القومية والوطنية بدأت بسلسلة من الاضطرابات أولها حرق أقواس استقبال الحاكم العائد من لندن بعد التوقيع على الاتفاقية، لكن كان التسريح الجماعي للعمال من شركة بابكو هو الشرارة المباشرة لإشعال حركة احتجاجات شعبية شاملة واسعة كانت مطالبها وطنية وديمقراطية ونقابية امتداداً لمطالب الحركات السابقة.^٣

ولدت الانتفاضة تشكيل تنظيمات شعبية كان من أبرزها من حيث الانتشار الإعلامي عن طريق المنشورات "جبهة القوى القومية". لكن ما لبث ان سحقت هذه الحركة الشعبية بعنف واعتقل قياديين ودخلت البحرين مرحلة من ضهور التحركات السياسية المعارضة.^٤

^١ عبدالرحمن الباكر – المصدر السابق ص ١١٩ وما بعدها . Charles Belgrave – Personal Column- page 206

^٢ فوزية مطر – أحمد الشعلان . سيرة مناضل وتاريخ وطني – المؤسسة العربية للدراسة والنشر ص ١٥٠ – انظر كذلك سعيد الشهابي – المصدر السابق ص ٢٧٨.

^٣ فوزية مطر – المصدر السابق – الصفحات ١٣٩، ١٥١.

^٤ معايشة شخصية.

٢-٨- على اثر قرار بريطانيا الشهير بالانسحاب من شرق السويس وبعد فشل مباحثات إنشاء الاتحاد الخليجي الذي كان من المفروض أن يضم إمارات المنطقة بمن فيهم البحرين وقطر، أعلن استقلال البحرين كدولة مستقلة وتم وضع دستور دولة البحرين في عام ١٩٧٢ من قبل هيئة تأسيسية نصف منتخبة. وتنفيذاً لأحكام الدستور فقد تم فيما بعد انتخاب أعضاء المجلس الوطني ("البرلمان") الذي كان من المفروض أن يشكل أعضاؤه المنتخبون حوالي ٧٥% من الأعضاء. أوصل الشعب إلى البرلمان مجموعة من الوطنيين المستقلين والقوميين والشيوعيين تجمعوا في كتلة عرفت باسم كتلة الشعب. كما أوصل عدداً من الشيعة المحافظين شكلوا كتلة عرفت باسم الكتلة الدينية. كان لكتلة الشعب دور بارز في النضال البرلماني من أجل مزيد من الإصلاح والتحرر شكلت حجر الزاوية في المعارضة البرلمانية ولكن ضاقت بها الفئة الحاكمة ذرعاً فكان ان حلت البرلمان وعلقت العمل بالمواد المتعلقة بانتخاب المجلس الوطني، واعتقل بعض أعضاء المجلس الوطني.^١

في عام ١٩٧٢ ومع آمال التحرر والإصلاح في بداية عهد الاستقلال تحركت مجموعة من المناضلين كانوا مزيجاً من الوطنيين المستقلين والقوميين والشيوعيين فأسسوا (اللجنة التأسيسية لاتحاد العام والموظفين وأصحاب المهن الحرة) وقد كانت مطالب هذه الحركة أساساً محصورة في السماح بتكوين النقابات العمالية والمهنية وعموماً فقد كانت المطالب نقابية.^٢

٢-٩- في خلال الثمانينات من القرن الماضي، وبعد قيام الجمهورية الإسلامية، نمت الحركات ذات الاتجاه الديني الشيعي وذات الطبيعة الثورية، وقد تم اعتقال ومحاكمة مجموعة مكونة من ٧٢ شخص بتهمة محاولة قلب نظام الحكم واغتيال رموزه تحت تنظيم الجبهة الإسلامية لتحرير البحرين.^٣

٢-١٠- في بدايات التسعينات من القرن الماضي وفي أعقاب الغزو العراقي للكويت بدأت مجموعة من الشخصيات الوطنية تحركاً مطلبياً تميز بتقديم العرائض إلى الأمير آنذاك من أجل إعادة الحياة البرلمانية بدأت بالعريضة النخبوية والتي من بين زعمائها البارزين الشيخ عبداللطيف المحمود (سني) والشيخ عبدالأمير الجمري (شيعي) وقد قدمت للأمير بتاريخ ١١/٥/١٩٩٢ ثم عززت هذه العريضة النخبوية بالعريضة الشعبية المقدمة للأمير في شهر يوليو ١٩٩٤. وفي بدايات عام ١٩٩٥ بدأت السلطة في تصعيد إجراءاتها ضد الناشطين من رجال الدين الشيعة ونفي بعضهم والذين كانوا مرتبطين بمشروع العريضة ومطالبها.^٤

وقد نجحت السلطة في هذه الحملة، ضد الزعامات الدينية الشيعية، في تركيز الاحتجاجات في صفوف الطائفة الشيعية وتقلصت مشاركة الطائفة السنية حيث اقتصرت المشاركة في الاحتجاجات من الطائفة السنية على عناصر اليسار واليسار القومي.^٥

^١ انظر الرأي في المسألة الدستورية - مجموعة من المحامين - منشورات دار الكونز الأدبية

^٢ مشاهدة شخصية حيث كنت شخصياً عضواً في هذه اللجنة التأسيسية وقد أشير إلى في أدبياتها (حسن السراوي) - انظر كذلك عبدالله مطبوع - صفحات من تاريخ الحركة العمالية البحرينية - دار الكونز الأدبية ص ٩٦.

^٣ الدعوى الجنائية/ (أمن الدولة) رقم ١٩٨٢/٢ وحسنت بتاريخ ٢٢ مايو ١٩٨٢.

^٤ علي قاسم ربيعة - كتاب لجنة العريضة الشعبية في مسار النضال الوطني ص ٣٥ و ص ٤١.

^٥ مشاهدة واستنتاج شخصي قابل للمناقشة.

بقي أعضاء لجنة العريضة من القيادات الشيعية وعلى رأسهم المرحوم الشيخ عبدالأمير الجمري في الساحة و عرفوا فيما بعد بأصحاب المبادرة.

١١-٢- غير أن العناصر الوطنية كانت تحاول جاهدة منع السلطة في إنجاح الفصل الطائفي فتداعت الى اجتماعات لبحث الموقف وتوحيد الحركة الاحتجاجية. كان من أهمها اجتماع عقد في بيت السيد جاسم مراد ضم عناصر وطنية من الطائفتين انتهت هذه الاجتماعات بالتوقيع على عريضة بمطالب في إصلاح النظام السياسي والدستوري. استمرت الفعاليات - التي عرفت بانتفاضة التسعينات لفترة حتى جوبهت بقمع شديد وإفراط في استعمال القوة وتم اعتقال قيادة الانتفاضة وعلى رأسهم الشيخ عبدالأمير الجمري. اهم ما ميز هذه الفترة هي تقديم العرائض والتي كان من بينها العريضة النسائية التي طالبت بوقف الاستخدام المفرط للقوة ضد المحتجين والمعتقلين إضافة إلى مطالب بالإصلاح.^١

١٢-٢- في ٦ مارس من عام ١٩٩٩ توفي المرحوم الأمير الشيخ عيسى بن سلمان وخلفه ابنه الشيخ حمد بن عيسى الذي وعد عشية استلامه الحكم بالقيام بإصلاحات دستورية وجاب المدن والقرى تبشيراً بالإصلاح، وبدأ عهده بإلغاء قانون أمن الدولة ومحاكم أمن الدولة وأطلق سراح معتقلي مسجونين الرأي والسماح بعودة المنفيين، واستبشر الناس خيراً بالعهد الجديد.

دارت في خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٤ نقاشات فكرية وسياسية متقدمة. كان من أهم أحداثها الشعبية عقد المؤتمر الدستوري الذي ضم كل قوى المعارضة والذي ناقش الوضع السياسي والدستوري وطرح كثيراً من الحلول والتصورات.^٢

ومن الناحية الرسمية فوجئ الشعب بتشكيل لجنة لوضع ميثاق العمل الوطني ("الميثاق") كانت موجهة مما اضطر بعض عناصرها إلى الانسحاب لوضوح التوجيه الرسمي لمسيرة اللجنة، وقد كان لانسحاب هذه العناصر أثر في تغيير اتجاه اللجنة حيث عدلت من المسار وجاءت مسودة الميثاق في صورة مقبولة^٣. وقد تم الاستفتاء عليه وأقر بأغلبية شعبية ساحقة بلغت ٩٨,٤%.

مضت بعد الميثاق المناقشات فيما يتعين أن يكون عليه شكل الدستور الجديد، لكن المجزوم به كان ان الدستور الجديد أو المعدل يجب أن يقيم نظام ملكية دستورية ديمقراطية طبقاً لما نص عليه الميثاق في باب (استشراف المستقبل) الذي جاء فيه "ثانياً : السلطة التشريعية : تعدل الفصل الثاني من الباب الرابع من الدستور الخاصة بالسلطة التشريعية لتلائم التطورات الديمقراطية والدستورية في العالم وذلك باستحداث نظام المجلسين، بحيث يكون الأول مجلساً منتخبا انتخاباً حراً مباشراً يختار المواطنون نوابهم فيه ويتولى المهام التشريعية، الى جانب مجلس معين يضم أصحاب الخبرة والاختصاص للاستعانة بأرائهم فيما تتطلبه الشورى من علم وتجربة"، فواضح من هذا النص ان دور المجلس المعين هو فقط لإبداء المشورة مع قصر سلطة التشريع على المجلس المنتخب. غير ان السلطة قد فاجأت الشعب بإصدار دستور معدل في ١٤ فبراير ٢٠٠٢ جاء مخيباً للآمال وأعاد الأمور إلى تعقيداتها حيث جعل السلطة التشريعية من مجلسين متساويي العدد أحدهما منتخب والثاني معين له ذات السلطات التشريعية وجعل رئاسة المجلس الوطني للمجلس المعين وسلب كثيراً من

^١ علي ربيعة - المصدر السابق ص ٦٢.

^٢ مشاهدة شخصية حيث تم اختياري رئيساً المؤتمر الدستوري الأول - راجع كذلك كتاب وثائق المؤتمر الدستوري الأول ٢٠٠٤.

^٣ مشاهدة شخصية حيث كنت عضواً في لجنة وضع الميثاق وكنت من العناصر المستقبلية.

السلطات الرقابية كما سلب الرقابة المالية وأحال ديوان الرقابة المالية الذي كان تابعا للمجلس الوطني للديوان الملكي وأضعف المشاركة الشعبية إلى درجة التهميش^١.

هذا الدستور قد أعاد الوضع إلى الخلاف والاختلاف والتصارع فعادت الاحتجاجات والمطالبات الشعبية مجدداً مطالبةً بالإصلاح وبدأت الحركة السياسية تأخذ طابعاً جديداً يتسم بالشرعية العلنية على اثر السماح للتيارات السياسية بتكوين الجمعيات السياسية^٢.

١٣-٢ في أكتوبر ٢٠٠٢ أجريت انتخابات مجلس النواب وقد قاطعت الجمعيات السياسية المعارضة (فيما عدا التقدمي) هذه الانتخابات وعلى رأسها جمعية الوفاق الوطني الإسلامية ("الوفاق"). وبتاريخ ٢٣ يوليو ٢٠٠٥ صدر المرسوم بقانون رقم (٢٦) بشأن الجمعيات السياسية (قانون الجمعيات السياسية) والذي أثار جدلاً واسعاً واختلافات بين قوى المعارضة ولكن مع ذلك فقد ذهبت معظم القوى السياسية إلى استصدار الترخيص والتسجيل مع المطالبة بتطوير القانون. وقد نتج عن ذلك القبول استكمال الترخيص لجمعيات موالية ومعارضة طبقاً لهذا القانون والتي كانت مرخصة طبقاً لأحكام قانون الجمعيات والأندية ولكن جاءت معظم هذه الكيانات قائمة على أساس أيديولوجي واهم هذه الجمعيات من حيث التأثير والوزن الشعبي هي:

جمعية الوفاق الوطني الإسلامية – (الوفاق) أعضاؤها شيعة من مختلف اتجاهات التقليد.
جمعية المنبر الوطني الإسلامي – (المنبر الإسلامي) أعضاؤها سنة / إخوان مسلمين .
جمعية العمل الوطني الديمقراطي (وعد) أعضاؤها من اليسار القومي على رأسهم عناصر الجبهة الشعبية سابقاً (سنة وشيعة) .
جمعية الأصالة الإسلامية (الأصالة) أعضاؤها من السلف السنة .
جمعية المنبر التقدمي ("التقدمي") أعضاؤها من الاتجاه الشيوعي التقليدي (سابقاً جبهة التحرير الوطني البحراني) أعضاؤها (سنة وشيعة).
جمعية العمل الإسلامي (أمل) أعضاؤها شيعة من مقلدي الإمام الشيرازي.
جمعية التجمع الوطني الديمقراطي (التجمع) معظم أعضاؤها هم أعضاء حزب البعث سابقاً أعضاؤها (سنة وشيعة).
جمعية ميثاق العمل الوطني (الجمعية) أعضاؤها شخصيات مرموقة مهنيًا موالية للحكم (سنة وشيعة).

الى جانب عدد من الجمعيات ذات القواعد المحدودة.

١٤-٢- اصطفت الجمعيات ذات الأغلبية الشيعية واليسارية في صف المعارضة واصطفت الجمعيات ذات الاتجاه السني إلى جانب الموالاة .

وكانت جمعيات المعارضة (باستثناء التقدمي) قد قاطعت أول انتخابات برلمانية في أكتوبر ٢٠٠٢ لأنها لا تلبي المطالب الإصلاحية الحقيقية.

^١ انظر الرأي في المسألة الدستورية المشار إليه سابقاً.

^٢ قانون الجمعيات السياسية رقم ٢٦ لسنة ٢٠٠٥. انظر كذلك عبدالرحمن النعيمي في مقاله في كتاب افاق التحول الديمقراطي في البحرين – منشورات نادي العروبة ص ١٧٣.

في الدورة الثانية للانتخابات البرلمانية في عام ٢٠٠٦ قررت جمعيات المقاطعة أن تشارك واختلف أعضاؤها بشأن هذا القرار، ولكن بالنسبة لجمعية الوفاق حدث انشقاق فيها أدى إلى ظهور قياديين بارزين منها واستقلالهم بتكوين وتنظيمات وجمعيات منشقة عن الوفاق أبرزها حركة الحريات والديمقراطية ("حق") - غير مرخصة وفقاً لقانون الجمعيات السياسية - التي يرأسها نائب الأمين العام السابق لجمعية الوفاق الأستاذ حسن مشيمع وقد كانت بدايتها بمشاركة مع عناصر وطنية مستقلة من بينهم الأستاذ علي ربيعة والمرحوم الشيخ عيسى الجودر والمرحوم هشام الشهابي وهم من الطائفة السنية، كما كان من بينهم الأستاذ سعيد العسبول وهو شيعي ذو ميول وطنية يسارية معتدلة. وكما برز بعد ذلك تجمع آخر عرف (بتيار الوفاء الإسلامي) بقيادة العضو المؤسس البارز لجمعية الوفاق الأستاذ عبدالوهاب حسين^١.

٢-١٥ قادت الوفاق، بالإضافة إلى الجمعيات المرخصة المعارضة (وعد وأمل والإخاء والتجمع والديمقراطي) إضافة إلى جمعيات أخرى حركة معتدلة في الدعوة إلى التطوير من داخل مجلس النواب، في حين تبنت خارج مجلس النواب حركات في طليعتها حق والوفاء إضافة إلى جمعيات أخرى حركة المعارضة الداعية للتغيير من الخارج. (ولن أتناول هنا الحركات خارج البحرين التي أهمها حركة أحرار البحرين)، وقد تمايزت أساليبها بين الشدة والمرونة ولم تخلو الساحة من خلافات بين أطراف المعارضة.

٢-١٦ منذ أن هبت رياح ما عرف بالربيع العربي والتي ابتدأت من تونس ثم تبعتها مصر في يناير ٢٠١١، تحركت أوراق المطالبات في البحرين، فكان أن تداعى شباب مجهولو الانتماءات السياسية إلى الاحتجاج والمطالبة بالإصلاحات، فكان أن تفجرت أحداث بدأت بمظاهرات محدودة ومتفرقة في يوم ١٤ فبراير ٢٠١١ ما لبث أن اتسعت وعمت وانتهت بتجمع هائل في دوار اللؤلؤة حيث اعتصمت أعداد كبيرة وصلت أحياناً إلى مئات الألوف وعمت مظاهرات (مئات الفية) شوارع البلاد مطالبة بالإصلاحات وانضمت المعارضة (الجمعيات المرخصة وغير المرخصة) إلى الحركة. وقد برزت حركة جديدة تنتهج السرية في عملها أسمت نفسها (ائتلاف شباب ١٤ فبراير).

^١ معايشة شخصية - وقد دعيت للقاء في منزلي قيادة الوفاق من أجل توفيق وجهات النظر لكن لم يفلح هذا المسعى .

المبحث الثالث: أحداث ١٤ فبراير ٢٠١١ وتداعياتها

٣-١ أثر تصاعد مد (الربيع العربي) في تونس ومصر، تداعت عناصر شابة الى العمل على ذات المنهج، فقامت بتوجيه دعوة عبر وسائل التواصل الاجتماعي (الفيسبوك وتويتر) بالاعتصام في دوار اللؤلؤة في يوم ١٤ فبراير ٢٠١١. وبداية كانت هناك تظاهرات في مناطق متفرقة من البلاد، ثم نظم اعتصام جماهيري حاشد في دوار اللؤلؤة (بدلت تسميته حالياً إلى تقاطع الفاروق بعد أن ازيل الدوار وهدم النصب من قبل الحكومة). وقد كانت الشعارات في هذا الاعتصام متنوعة بدأت بالدعوة للإصلاح الدستوري لكنها تطورت في جزء منها إلى رفع شعار (إسقاط النظام) تأثراً ظاهراً بما كان يجري في تونس ومصر.

٣-٢ في مظاهرات يومي ١٤ و١٥ فبراير ٢٠١١ كان قد استشهد اثنان من المتظاهرين فألقى جلالة الملك على إثر هذه الأحداث خطاباً عبر فيه عن أسفه لوفاة (اثنين من أبنائه) وقدم التعازي الحارة إلى ذويهما وأمر بتشكيل لجنة تحقيق في الحوادث المتعلقة برئاسة نائب رئيس الوزراء جواد العريض.^١

٣-٣ تطورت الأحداث وخرج الناس للتظاهر وانتهوا إلى الاعتصام بدوار اللؤلؤة وذلك ابتداء من ١٥ فبراير. إلا انه في يوم ١٧ فبراير هاجمت قوات الأمن المعتصمين في حوالي الساعة الثالثة فجراً، ونتج عن هذا الهجوم سقوط ٤ قتلى وعدد كبير من الجرحى وسيطرت قوات قوة دفاع البحرين ("الجيش") على منطقة الاعتصام وأخلته من المعتصمين.^٢

٣-٤ بتاريخ ١٨ فبراير ٢٠١١ وفي ختام عزاء الشهيد الأول الذي قتل في ١٤ فبراير ٢٠١١ توجه عدد من المتظاهرين للدوار واشتبكوا مع رجال الأمن ووقع بعض الضحايا وكان من بينهم شهيد أصيب برصاص حي في رأسه فقد بسببها الوعي ثم فارق الحياة بتاريخ ٢١ فبراير ٢٠١١.^٣ وفي حومة هذا الحدث وخلال برنامج تلفزيوني بتلفزيون البحرين فاجأ صاحب السمو الملكي ولي العهد مقدمي البرنامج وشعب البحرين بدخوله المفاجئ وتحدث مباشرة الى الشعب داعياً إياهم للحوار وقال في حديثه المباشر: "إن الذي جرى في البحرين أمر طارئ وخارج عن مألوف أخلاقنا وطباعنا .. أقدم التعازي لكل شعب البحرين على هذه الأيام الأليمة التي يعيشها وأريد أن أوجه رسالة للجميع للتهديئة" وقال في جملة ما قاله: "إن البحرين لم تكن يوماً دولة بوليسية"، وبذات اليوم صدر تكليف من جلالة الملك لولي عهده بإجراء حوار وطني شامل مع المعارضة. وبتاريخ ١٩ فبراير أصدر سمو ولي العهد أمراً بسحب القوات العسكرية والأمنية من شوارع البحرين مطمئناً المعتصمين في الدوار على أمنهم وسلامتهم. وأعقب ذلك لقاء سموه في قناة تلفزيون CNN الأمريكية أكد فيه على الحوار وطمأن المعتصمين في الدوار برده على سؤال لمذيع القناة بقوله: "بكل تأكيد، إن المتظاهرين

^١ كلمة لجلالة الملك حمد بن عيسى مذاعة من تلفزيون البحرين يوم ١٥ فبراير ٢٠١١ منشورة بالصحف المحلية يوم ٢٠١١/٢/١٦ (انظر صحيفة الوسط عدد ٣٠٨٥) - انظر كذلك تقرير اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق المشكلة بموجب أمر ملكي رقم ٢٨ لسنة ٢٠١١ مؤرخ ٢٩ يونيو ٢٠١١ ("لجنة تقصي الحقائق") فقرة ٢١٧.

^٢ انظر الخبر حول ذلك المنشور في كل الصحف المحلية (الوسط عدد ٣٠٨٧)، وكذلك تقرير لجنة تقصي الحقائق الفقرات ٢٢٩ - ٢٣٢، وكذلك الفقرة رقم ٦٥٩ من ذات التقرير.

^٣ تقرير لجنة تقصي الحقائق الفقرة رقم ٩٣٢.

في دوار اللؤلؤة يمثلون شريحة مهمة من مجتمعنا البحريني وقناعاته السياسية وسنحرص على سلامتهم.."^١

٥-٣ واستتباعاً لذلك تحدث سمو ولي العهد كذلك في مقابلة تلفزيونية مع قناة تلفزيون البحرين قال من جملة ما قاله فيها: "الإرادة الطبيعية إليهم أثبتت للجميع اقوي من أي شيء". وأضاف: "أنا أعرف الشباب اللي في الدوار له رأي، وأنا ودي اليوم قبل باكر إنني أقدر أخاطبهم مباشرة لأن أنا عارف ان سبب من أسباب هذه الأزمة هو الشعور عند البعض أن كلمتهم ما توصل.. ولا أزال أدافع عن حق المواطن أن يعتصم حتى لو أنا أختلف معها في الرأي... إللى أشوفه أنا أمامي أن الأغلبية اليوم في البحرين يريدون الاعتصام السلمي والمسيرات السلمية .. عندنا آلاف يتجمعون في الدوار بكل حرية وراحة ويعبرون عن آرائهم.."^٢

٦-٣ اطمأن الناس على سلامتهم وزاد المعتصمون في الدوار ونظمت المسيرات السلمية وامتدت الجسور بين المعارضة وسمو ولي العهد (الذي كلف من قبل جلالة الملك بإدارة الحوار معها) وتواصلت الاتصالات بغرض تهيئة الأجواء للحوار الذي كان مؤملاً أن يبدأ.

٧-٣- بتاريخ ٢٠ فبراير ٢٠١١ تجمع مواطنون موالون على مقربة من قصر رئيس الوزراء وفي المساء تم تنظيم تجمع للموالاة أمام مسجد الفاتح باسم "تجمع الوحدة الوطنية" يتكون من جمعيات وشخصيات غالبيتهم من الطائفة السنية.^٣

٨-٣- عكفت الجمعيات المعارضة على صياغة رؤية وأسس لإنجاح الحوار الذي أعلن عنه سمو ولي العهد في وسائل الإعلام، حيث اشتملت على وجوب توافر إجراءات أولية تمثل شروط لإنجاح الحوار أهمها التالي:

أولاً: شروط اجراء حوار ناجح يتعين على الحكم إجراؤها:

- ١ - التعهد بالحفاظ على حق المعتصمين في التواجد بدوار اللؤلؤة والحفاظ على حياتهم طوال فترة الحوار والمفاوضات.
- ٢ - الإطلاق الفوري لسراح جميع المعتقلين السياسيين وشطب قضاياهم في المحاكم.
- ٣ - التعهد بتحييد الإعلام الرسمي للدولة من تلفزيون وراديو وجعله منصة للإعلام الحر لنقل آراء المواطنين من مختلف مشاربهم بكل حيادية ومهنية ويساهم في تخفيف الاحتقان الطائفي.
- ٤ - الشروع فوراً بالتحقيق المحايد في أعمال القتل التي وقعت منذ ١٤ فبراير وإحالة المسؤولين للمحاكمة.
- ٥ - إقالة الحكومة.

^١ لقاء تلفزيوني مع محطة CNN الأمريكية ونشرته الصحف المحلية يوم ٢٠ فبراير ٢٠١١ (انظر الوسط عدد ٣٠٨٩)، وتقرير لجنة تقصي الحقائق فقرة ٢٧٦.

^٢ مقابلة تلفزيونية لسمو ولي العهد مع تلفزيون البحرين مفرغة في الصحف المحلية بتاريخ ٧ مارس (راجع جريدة الوسط عدد ٣١٠٤)، وتقرير لجنة تقصي الحقائق فقرة ٤٠٣.

^٣ وكالة أنباء البحرين (بنا) ٢٠١١/٢/٢٠ "سمو رئيس الوزراء يؤكد للجموع التي توافدت على قصر سموه : ان مملكة البحرين ستخرج من هذا الظرف أقوى مما كانت عليه"

ثانياً: أن يعلن الحكم قبوله بمبادئ الحوار وإعلانه ، في بداية جلسات الحوار وقبل الشروع في التفاصيل ، الالتزام بالمبادئ التالية:

- ١ - إلغاء دستور ٢٠٠٢ والدعوة لانتخابات مجلس تأسيسي ينتخب على أساس تساوي الصوت بين الناخبين ويقوم بوضع دستور جديد للبلاد.
- ٢ - حق الشعب في انتخاب مجلس للنواب ينفرد بكامل الصلاحيات التشريعية ويكون انتخابه على أساس تساوي الصوت بين المواطنين.
- ٣ - حق الشعب في أن تكون له حكومة منتخبة.
- ٤ - توفير الضمانات اللازمة لتحقيق التزام الأطراف بالاتفاقيات والتعهدات التي تنتج عن هذه المفاوضات.

ثالثاً: الإتفاق على جدول زمني قصير نسبياً:

ضرورة تحديد جدول زمني لا يتجاوز أسبوعين أو ثلاثة للوصول إلى اتفاقات تضع حلولاً جذرية للأزمات السياسية والدستورية التي تمر بها البلاد وتساهم في استتباب الأمن والشروع في عملية التنمية والديمقراطية الحقة^١.

٩-٣ استمرت الاحتجاجات والاعتصام وجنح جزء يسير من المحتجين إلى تنظيم مظاهرات باتجاه الديوان الملكي بمنطقة الرفاع وقصر الصافية وهو قصر ملكي، مما أثار الى حد ما حفيظة النظام وغضبه، وبالرغم من أنها كانت سلمية لكن لم تخلوا من الشعارات الملتهبة. وقد زادت وتيرة الاحتجاجات والاعتصام في أماكن حيوية وكان من ابرز تلك الاعتصام هو الاعتصام أمام المرفأ المالي وإغلاق الطريق الرئيسي بين المنطقة الدبلوماسية والمرفأ المالي والذي حدا بقوات الأمن إلى اقتحامه ومهاجمة المعتصمين وفتح الشارع بالقوة بالرغم من المحاولات التي كانت جارية مع بعض قيادات المعارضة والمحتجين لفتحه سلمياً. وقد وقعت ضحايا في هذا اليوم وكان ذلك بتاريخ ١٣ مارس ٢٠١١^٢.

١٠-٣ في يوم ١٣ مارس ٢٠١١ صرح سمو ولي العهد بمبادرته للحوار على أساس مبادئ سبعة التي أهمها برلمان كامل الصلاحيات وحكومة تمثل أرادة الشعب. في يوم ١٤ مارس ٢٠١١ أصدرت الجمعيات السياسية المعارضة أثناء مؤتمر صحفي لها عقد بمقر جمعية الوفاق أنها كانت ولا تزال مع الحوار وأكدت الحاجة إلى تشكيل مجلس تأسيسي لوضع دستور جديد للبلاد وطالبت بتوضيحات رسمية من سمو ولي العهد بشأن موافقته على مبادئ الحوار التي أعلنت في وسائل الإعلام^٣ وذلك من أجل أن يكون الحوار جدياً وكان هذا البيان خطوة تجاه بدء الحوار.

^١ الوسط – "الجمعيات السياسية ترحب بالحوار" العدد: ٣١١٢ | الثلاثاء ١٥ مارس ٢٠١١م الموافق ١٠ ربيع الثاني ١٤٣٢هـ. ومعاشية شخصية.

^٢ ملحق الوسط العدد ٣٤٠٣ بتاريخ ١ يناير ٢٠١٢.

^٣ تقرير لجنة تقصي الحقائق الفقرة من ٦٦٩ وما بعدها.

3-11 في 14 مارس 2011 فوجئ الجميع بدخول قوات من الجيش السعودي ووحدات عسكرية من دولة الإمارات العربية المتحدة تحت راية (درع الجزيرة)، وفي اليوم التالي الموافق 15 مارس صدر من ملك البلاد المرسوم الملكي رقم 18 لسنة 2011 بشأن إعلان (حالة السلامة الوطنية) وكلف القائد العام لقوة الدفاع سلطة اتخاذ التدابير اللازمة لتنفيذ مرسوم أسلامه الوطنية في جميع أنحاء المملكة لمدة ثلاثة شهور. بدأت سلطات حالة السلامة الوطنية في السابعة من صباح 16 مارس بالهجوم على المعتصمين في الدوار ومحاصرة مجمع السلمانية الطبي (المستشفى العام الرئيسي في البلاد) وإخلاء المعتصمين من ساحاته الخارجية وبدء حملة الاعتقالات وقد سقط في هذا اليوم 9 قتلى من بينهم بعض من أفراد قوات الأمن مع ملاحظة أن الخطاب الإعلامي الرسمي ذهب إلى المزيد من التشدد وإذكاء روح الانتقام من المعارضة والتحريض ضد رموز من الطائفة الشيعية بوجه خاص والمعارضة بشكل عام.¹

3-12 الجدير بالذكر أن بعض قيادات المعارضة (حق والوفاء والأحرار) كانوا قد أعلنوا من دوار اللؤلؤة تجمعا أسموه (التجمع من أجل الجمهورية) وأصدروا بيانا ذهبوا فيه الى عدم شرعية النظام القائم ووجوب تغييره واستبدال نظام جمهوري به وأعلنوا بان وسيلتهم في ذلك هي اللجوء الى الاستفتاء الشعبي وعلقوا رأيهم هذا على شرط موافقة الشعب عليه في هذا الاستفتاء فإذا لم يوافق عليه الشعب فإنهم يتنازلون عنه. وقد تم اعتقالهم وحكم عليهم بالسجن المؤبد كما هو ثابت من حكم محاكم السلامة الوطنية.²

3-13 منذ 17 مارس 2011 شنت السلطة حملة اعتقالات في صفوف المعارضة بدأت بما يعرف بالرموز والطاغم الطبي وتم البدء في تطبيق نظام حظر التجول من 4 مساءً حتى 4 فجراً في شمال المنامة وتقرر منع التجمهر والتجمع والمسيرات والاعتصام في كافة أنحاء البلاد وتوقفت المدارس الحكومية والخاصة عن العمل حتى إشعار آخر كما تم فصل الكثير من أعمالهم ومن بينهم أساتذة جامعات ومعلمين وإداريين ونقابيين وطلبة ومسؤولين بالشركات الكبرى والوزارات إلى أن بلغ عدد المفصولين من العمل قرابة 2464 من القطاع الخاص فقط وفقاً لسجلات وزارة العمل، وعدد 2075 بين مفصول وموقوف من القطاع العام وفقاً لسجلات ديوان الخدمة المدنية تركزت جلها في صفوف الطائفة الشيعية.³

3-14 بتاريخ 8 مايو 2011 صدر المرسوم الملكي رقم 48 برفع حالة السلامة الوطنية ابتداء من أول يونيو 2011 بدلاً من تاريخ 14 منه، وقد رحبت كبرى جمعيات المعارضة (الوفاق) بذلك، فيما أعلن الرئيس الأمريكي أوباما بتاريخ 18 مايو بأن على البحرين احترام حقوق الإنسان وأن تقوم بإصلاحات سياسية جديده ورفضه لهدم المساجد وقد رحبت الحكومة بالمبادئ التي تضمنها خطاب أوباما في حين رفض تجمع الوحدة الوطنية هذا الخطاب.⁴

3-15 في 1 يونيو 2011 صرح ولي العهد بأنه يجب أن يكون الحوار شاملاً لجميع الأطراف وأنه منبثق من إرادة الإصلاح مما جعل العديد من أطراف المجتمع الدولي يرحب بالحوار الوطني كوسيلة للخروج من الأزمة وحث المعارضة على المشاركة به، ثم دعت الحكومة الى عقد مؤتمر

¹ مشار إليه بتقرير لجنة تقصي الحقائق الفقرة 688 وما بعدها.

² الدعوى رقم 2011/124 سلامة وطنية.

³ راجع تقرير لجنة تقصي الحقائق البند رقم 538 و 1609 من النسخة العربية المعتمدة.

⁴ تجمع الوحدة يهاجم أوباما <http://www.alarabiya.net/articles/2011/05/20/149884.html>

للحوار الوطني انعقد في الفترة ما بين ١ يوليو وحتى ٢٨ يوليو ٢٠١١، ولكن يلاحظ أن هذه الدعوة قد جاءت من قبل السلطة التي اختارت أعضاء ذلك المؤتمر بغالبية من الموالين أو غير ذوي الشأن في العمل السياسي والشأن العام وكان من المدعويين من جمعيات المعارضة بمن فيهم جمعية الوفاق يقل عن ما نسبته ١٠% من كل أعضاء المؤتمر (الوفاق شغلت في الانتخابات الاخيرة ما يقرب من ٤٨% من مقاعد مجلس النواب (من أصل ٤٠ مقعد) بالرغم من عدم عدالة توزيع الدوائر الانتخابية).^١

٣-١٦ بتاريخ ٢٩ يونيو ٢٠١١ أعلن جلاله الملك عن تشكيل اللجنة الملكية البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق برئاسة البروفسور محمد شريف بيسيوني وأربعة من المختصين في ذلك على الصعيد الدولي وذلك بموجب الأمر الملكي رقم ٢٨ لسنة ٢٠١١ ("لجنة تقصي الحقائق") وقدمت تقريرها لجلالة الملك بتاريخ ٢٣ نوفمبر ٢٠١١ وأعلن الملك قبول جميع التوصيات الواردة فيه والذي جاء الكثير منها ايجابيا، إلا أن تنفيذ تلك التوصيات ما زال بطيئاً أو متعثراً والأزمة مستمرة. كما صدر مرسوم ملكي رقم ٦٢ لسنة ٢٠١١ بإحالة جميع القضايا المنظورة أمام محاكم السلامة الوطنية للمحاكم العادية. إلا انه بتاريخ ١٨ أغسطس ٢٠١١ صدر من جلاله الملك المرسوم بقانون رقم ٢٨ لسنة ٢٠١١ نص على استمرار محاكم السلامة الوطنية بنظر الجنايات التي بدأت في نظرها على أن تحال قضايا الجرح للمحاكم العادية.

٣-١٧- من بين توصيات لجنة تقصي الحقائق التوصية الواردة بالفقرة رقم ١٢٩١ التي أوصت بإلغاء الأحكام والعقوبات التي صدرت في حق جميع الأشخاص المحكوم عليهم في جرائم ذات صلة بالتعبير السياسي ولا تنطوي على الدعوة الى العنف أو بحسب الحالة بإسقاط التهم المعلنة الموجهة إليهم، إلا أن الحكومة أو النيابة العامة لم تنفذ ذلك إلا جزء يسير. وكذلك عدم تنفيذ التوصية الواردة بالفقرة رقم ١٣٣٧ بشأن أن لا يكون أي مفصول قد فصل نتيجة لممارسته لحقه في التعبير وحرية الرأي والتجمع، الأمر الذي نتج عنه وجود بون شاسع بين الوعود والتطبيق العملي وساهم في استمرار حالة التوتر المجتمعي.

أما بعض التوصيات وأهمها التوصية الواردة بالفقرة رقم ١٧١٥ والتي توصي بأن تشكل لجنة وطنية محايدة مستقلة لمتابعة تنفيذ التوصيات تشكل من أعضاء مرموقة من الحكومة وشخصيات محايدة وشخصيات من الجمعيات السياسية (المعارضة) والمجتمع المدني، فإنها نفذت مبتورة حيث لم تشمل ممثلين عن الجمعيات السياسية المعارضة فيما عدا عضو واحد هو رئيس التقدمي لكن عين بصفته الشخصية.^٢

^١ راجع تصريحات الصادرة من جمعية الموافقة في صحيفة الوسط من تاريخ ٢٧ يوليو إلى ٣١ يوليو ٢٠١١.

^٢ أمر ملكي رقم ٤٥ لسنة ٢٠١١ - ٢٦ نوفمبر ٢٠١١.

المبحث الرابع: الحالة الراهنة

إنني أقصد بالحالة الراهنة، تلك الحالة التي بدأ إطارها الزمني من منتصف فبراير العام الماضي (٢٠١١) والمستمرة حتى الآن على نحو ما جرى تفصيله في المبحث الثالث من هذه الورقة. وهي فترة تتميز باشتداد حدة الصراع بين السلطة الحاكمة والمجتمع. وهو صراع يتمثل في المواجهة بين منهج الاستحواذ الكامل والسيطرة العائلية المطلقة على مؤسسات الدولة ومصادر الثروة كطرف، ويتمثل الطرف الآخر في هذا الصراع في قوى المجتمع الطامحة إلى التغيير والإصلاح، من خلال المطالبة بالمشاركة والمساهمة الحقيقية في إدارة شؤون البلاد، والمشاركة في الثروات الوطنية، بما يحقق الطموحات المشروعة في العيش الكريم وضمان مستقبل الأجيال القادمة. وذلك في إطار دولة المؤسسات المدنية الحديثة القائمة على أسس المواطنة والمساواة في الحقوق والواجبات، وتجاوز حالة الإمارة والحكم الشمولي.

وهذه الحالة الراهنة ما هي إلا حلقة متصلة بما سبقتها من حلقات تاريخ الصراع السياسي في البحرين في العصر الحديث على النحو الذي سبق تناوله. وهو تاريخ يشهد تكرار مثل المشهد الحالي بمعدل كل عشر سنوات تقريباً، حيث تتكشف فيه أشكال المواجهة السياسية، كما تتكشف فيه – بكل أسف – أشكال المواجهة الأمنية الباطشة شبه يومي، على نحو تحدث معه، وتتعلم نتيجة له، الكثير من الشروخ والتصدعات في العلاقة بين الطرفين. وهو ما يؤدي، في نهاية المطاف، إلى ازدياد الصعوبات التي تعترض طريق التوصل إلى حلول جذرية سليمة لهذا الصراع.

وأعتقد بأن الحالة الراهنة تحكمها مجموعة من العناصر التي تتشابه إلى حد ما، مع بعض الاختلاف، مع تلك العناصر التي حكمت المراحل أو الحلقات السابقة من مسيرة العلاقة بين الطرفين. وكما أرى فإن هذه العناصر تتمثل فيما يلي:

- الاستمرار في انتهاج طريق الحلول البوليسية واللجوء إلى تصعيد استخدام وسائل القمع والقوة المفرطة في مواجهة مطالب الإصلاح.
- العمل على تحييد، إن لم يكن كسب ولاء، فئة أصيلة من فئات المجتمع في مواجهة مطالب التغيير والإصلاح وذلك من خلال تشطير المجتمع على أساس طائفي، مدعوماً بالتجنيس السياسي لطائفة معينة ولغير بحرانيين.
- الالتفاف على مطالب الإصلاح، وذلك بانتهاج سياسات "تجميل" ملامح النظام من الخارج ولا ترقى إلى مستوى المطالبات بالإصلاح الحقيقي بناتاً.

وأتناول – ببعض التفصيل – كل عنصر من هذه العناصر وذلك على النحو الآتي:

٤-١ - سياسة القمع في مواجهة مطالب الإصلاح:

في مواجهة مطالب الإصلاح السياسي والدستوري ذات الطابع الوطني المدني، التي كانت ولا زالت قائمة منذ ثلاثينات القرن الماضي، انفجرت الأحداث في عام ٢٠١١ والتي استلهمت وتأثرت كثيراً – في طورها الراهن – بالثورات الشعبية في تونس ومصر في إطار ما عرف بالربيع العربي، وفي مواجهة هذه المطالب لجأت السلطة إلى تصعيد أسلوب القمع الذي تعاملت به مع التحركات الشعبية

السابقة، والمتمثل في انتهاج سياسة المعالجة الأمنية الباطشة. ولم تقتصر في ذلك هذه المرة على استخدام قوات الأمن والشرطة في مواجهة هذه التحركات، بل لجأت إلى استخدام قوات الجيش والحرس الوطني، والاستعانة (وحتى لو كانت رمزية) بقوات دول الجوار مثل المملكة العربية السعودية والأمارات العربية المتحدة تحت ما سمي بدرع الجزيرة، وكل ذلك من أجل القضاء على أشكال الاحتجاج السياسي التي استخدمتها الحركة المطالبة.

وقد صعدت السلطة في هذه المرة من أساليب قمع الاحتجاجات كماً ونوعاً وقد تمثل ذلك في الآتي:

٤ ١ ١ - إعلان حالة السلامة الوطنية:

لقد شكل إعلان حالة السلامة الوطنية العنوان الرئيسي لسياسة السلطة في مواجهة الحركة المطالبة، التي اشتدت وتيرتها من منتصف فبراير ٢٠١١. وقد قضى مرسوم السلامة الوطنية بفرض مجموعة واسعة من الإجراءات والتدابير الاستثنائية، التي ترتب عليها تعطيل العديد من الحريات والحقوق الأساسية التي نص عليها دستور البلاد، فضلاً عن مصادرة الحريات المنصوص عليها في العهود والمواثيق الدولية المعنية بالحريات السياسية والمدنية، وعلى وجه الخصوص تلك الحقوق التي تضمنها العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والذي انضمت إليه مملكة البحرين بموجب القانون رقم (٥٦) لسنة ٢٠٠٦، فأصبح بذلك جزءاً من قوانينها الوطنية. كما ترتب على تطبيق الإجراءات الواردة في مرسوم إعلان حالة السلامة الوطنية حرمان الموقوفين والمتهمين من ضمانات حقوق الدفاع المنصوص عليها بموجب قانون الإجراءات الجنائية.^١

وعلى الرغم من أن المذكرة التفسيرية لما أطلق عليه "بالدستور المعدل" الصادر في فبراير من عام ٢٠٠٢، قد فرقت بين حالة السلامة الوطنية وحالة الأحكام العرفية، وقررت بأنه "يترتب على هذه التفرقة، أن تكون الإجراءات اللازمة لإعادة السيطرة على الوضع القائم عند إعلان حالة السلامة الوطنية، أقل حدة ومساساً بحقوق الأفراد وحرياتهم من تلك التي يتم اللجوء إليها في حالة إعلان الأحكام العرفية"، إلا أنه على الرغم من ذلك جاءت الإجراءات والتدابير التي تم فرضها من خلال المرسوم بإعلان حالة السلامة الوطنية أشد وطأة وتعسفاً من تلك الإجراءات المنصوص عليها في المرسوم بقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٨١ بشأن الأحكام العرفية. وذلك ما أشارت إليه لجنة تقصي الحقائق في تقريرها الصادر بتاريخ ٢٣/نوفمبر/٢٠١١، حيث جاء فيه ما يلي: "بل والأمر الأكثر غرابة هو أنه بالرغم من حقيقة أن المذكرة التفسيرية المرفقة بدستور المملكة تنص على أنه يجب أن تكون التدابير المتخذة بموجب حالة السلامة الوطنية أقل تعقيداً من تلك التي يتم تنفيذها أثناء تطبيق الأحكام العرفية، فقد اثبت الواقع تفسير هذا المرسوم بطريقة تمنح سلطات للأجهزة الحكومية تزيد عن تلك المنصوص عليها في المرسوم بشأن تطبيق الأحكام العرفية، وخاصة فيما يتعلق بسلطة توقيف الأشخاص لفترات غير محددة دون الرجوع إلى السلطة القضائية"^٢

^١ انظر مذكرات محامي الدفاع في قضية السلامة الوطنية رقم ٢٠١١/١٢٤. وتقرير لجنة تقصي الحقائق الفقرة رقم ١٦٩.

^٢ تقرير لجنة تقصي الحقائق الفقرة ١٦٩.

٤ ١ ٢ - عمليات الاعتقال والتوقيف:

بمجرد إعلان حالة السلامة الوطنية، قامت الأجهزة الأمنية بحملة اعتقالات واسعة طالمت أعداداً كبيرة من المواطنين تقدر بالآلاف، (في بلد لا يتجاوز عدد المواطنين فيه خمسمائة وخمسون ألف مواطن). وطبقاً لتقديرات لجنة تقصي الحقائق الفقرة رقم ١٧٠٥ من تقريرها، فقد بلغ عدد الأشخاص الذي تم اعتقالهم ٢٩٢٩ شخص خلال تلك الفترة. علماً بأن هذا التقدير يرتبط بالفترة التي أدت فيها لجنة تقصي الحقائق المهام والتكليفات المسندة إليها وهي فترة من ١٤ فبراير إلى ٣١ مارس ٢٠١١ فقط. ولا بد من الإشارة إلى أن عمليات التوقيف والاعتقال، ومن ثم الإفراج عن بعض المعتقلين، لا تزال مستمرة تبعاً لتطورات الحالة الأمنية بين حين وآخر.

٤ ١ ٣ - حالات القتل خارج نطاق القانون:

بلغت أعداد القتلى من المواطنين نتيجة الإجراءات التي قامت بها مختلف الأجهزة الأمنية والعسكرية، والتي ارتبطت بالأحداث السياسية منذ فبراير ٢٠١١ وحتى الآن ٦٣ حالة. منها ما لا يقل عن خمس حالات لمعتقلين ماتوا نتيجة التعذيب أثناء اعتقالهم في السجون ومن بين القتلى عدد أربعة من رجال الشرطة حكم على من اتهموا بقتلهم من المحتجين بعقوبات تصل إلى الإعدام والسجن المؤبد.^١

٤ ١ ٤ - التعذيب الممنهج بدنياً ونفسياً:

قطعت الكثير من الأدلة والشواهد على تعرض الكثير من - إن لم يكن كل - المعتقلين والموقوفين للتعذيب البدني والنفسي، ولأشكال متعددة من أساليب إساءة المعاملة، التي طالت المعتقدات الدينية للطائفة الشيعية والشرف والأصل.^٢

٤ ١ ٥ - القيام بعمليات اجتياح واسعة للعديد من القرى والمناطق بقصد ترويع المواطنين. وفي العديد من الأحيان يقوم بمثل هذه الأعمال، والتي لا زالت تتم حتى الآن بين حين وآخر، جماعات من الرجال الملتئمين والذين لا يرتدون الألبسة الرسمية لأفراد الأجهزة الأمنية.^٣

٤ ١ ٦ - هدم العديد من المساجد ودور العبادة للطائفة الشيعية، ومنها بعض الأضرحة القائمة منذ مئات السنين إذ بلغ حسب تقديرات لجنة تقصي الحقائق ٣٠ دار عبادة.^٤

٤ ١ ٧ - المحاكمات العسكرية:

^١ تقرير لجنة تقصي الحقائق فقرة ٨٧٣ ترى اللجنة أن خمس حالات قتل بسبب التعذيب أثناء التوقيف - وطبقاً للفقرتين ٨٤٨ و ١٠٤٩ من تقرير لجنة تقصي الحقائق فإن عدد القتلى بسبب الأحداث حتى ١ أكتوبر ٢٠١١ بلغ ٤٦ حالة وما زاد عن ذلك من المذكور أعلاه فإنه بني على تقديرات غير موثقة.

^٢ تقرير لجنة تقصي الحقائق الفقرة ١١٨١ وما بعدها.

^٣ مشاهدة شخصية وكذلك تقرير لجنة تقصي الحقائق فقرة ١٥٤ / ١٠٥٤ / ١١٣٧ / ١١٧٢ / ١١٧٨ / ١١٨٦ ب.د / ١٢٠٣ ج. ١٢٥٨ ب.

^٤ تقرير لجنة تقصي الحقائق تراجع الفقرة ١٧٠٧.

يعود تاريخ البحرين الحديث في انتهاج سياسة المحاكم الاستثنائية إلى منتصف سبعينات القرن الماضي، حيث كانت تتم محاكمة المعارضين أمام محاكم أمن الدولة التي نص على تشكيلها حينئذ مرسوم بقانون بشأن تدابير أمن الدولة لسنة ١٩٧٤ الصادر بتاريخ ٢٢ أكتوبر ١٩٧٤، وهو مرسوم تم إلغاؤه في بداية مرحلة الانفراج السياسي الذي شهدته البحرين في العام ٢٠٠١. إلا أن إعلان حالة السلامة الوطنية ترتب عليه عودة المحاكم الاستثنائية وذلك من خلال تشكيل محاكم عسكرية الطابع يرأسها قاض من أفراد الجيش يطلق عليها محاكم السلامة الوطنية. وهي محاكم عقدت محاكمات لمئات من المواطنين، ضمن سلسلة من المحاكمات التي افتقدت معايير المحاكمة العادلة. كما قررت ذلك لجنة تقصي الحقائق.^١

٤ ١ ٨ - فصل الموظفين من أعمالهم والطلبة من كلياتهم ومعاهدهم التعليمية:

لم تقتصر الإجراءات الحكومية - ذات الطبيعة الانتقامية - على القمع البوليسي والمحاكمات (غير العادلة) والقتل خارج نطاق القانون، بل تعدى ذلك إلى قطع الارزاق بفصل الآلاف من أعمالهم. وطبقاً لتقديرات لجنة تقصي الحقائق، فقد بلغ عدد المفصولين من أعمالهم ما مجموعه (٤٥٣٩)، يتوزعون ما بين القطاعين العام والخاص.^٢

ولا يزال عدد ٢٥٢٨ موظف وعامل في القطاعين العام والخاص لم تتم إعادتهم لأعمالهم^٣ (حتى كتابة هذا البحث)، بما يشكل استمراراً في سياسة العقاب بالتجوع.

كما تم فصل وإيقاف المئات من طلبة جامعة البحرين ومعهد "بولي تكنيك البحرين"، فضلاً عن إلغاء المنح الدراسية لعدد ٩٧ طالب (وقد تم إعادة البعض).^٤

٤ ١ ٩ - استدعاء قوات عسكرية من بعض دول مجلس التعاون:

على الرغم من أن الحالة الأمنية التي سادت أثناء الأحداث الأخيرة، لم تصل - بأي شكل من الأشكال - إلى تهديد التدخل الخارجي في البلاد، حيث اثبت تقرير لجنة تقصي الحقائق عدم ثبوت وجود دور لإيران كما أدعت السلطة^٥، أو تشكيل أي خطر محتمل على المنشآت الحيوية فيها. وعلى الرغم من القدرات الكبيرة المعروفة لقوى الأمن والجيش والحرس الوطني في البحرين وعدم توفر أي نوع من السلاح لدى المواطنين، فقد لجأت السلطة، لزيادة جرة الترهيب والرعب لدى المشاركين في الحركة المطالبة، إلى استدعاء قوات عسكرية من بعض دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وذلك في سابقة خطيرة تؤسس لتدخل عسكري وأمني في مسائل داخلية تتعلق بمطالب إصلاح سياسي ودستوري في إحدى

^١ تم إلغاء قانون أمن الدولة بموجب مرسوم بقانون رقم ١١ لسنة ٢٠٠١ - ٢٠٠١/٢/١٨. ونشر بالجريدة الرسمية العدد ٢٤٦٥.

^٢ لجنة تقصي الحقائق فقرة ١٧٠١/١٧٠٢/١٧٢٠

^٣ لجنة تقصي الحقائق "إنهاء خدمة الموظفين" الفقرة ١٣٣٧ ما بعدها.

^٤ تصريح السيد سلمان المحفوظ رئيس الاتحاد العام لنقابة عمال البحرين بصحيفة الوسط العدد ٣٤٣٥ - ٢٠١٢/٢/٢.

^٥ أنظر تقرير لجنة تقصي الحقائق الفقرة ١٤٥٧ وما بعدها.

^٦ أنظر تقرير لجنة تقصي الحقائق الفقرة رقم ١٧١٢.

الدول الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي، وخصوصاً في ظل ما هو ثابت من انعدام أي تدخل خارجي في الأحداث.

٤ ٢ - تشطير المجتمع البحريني على أساس طائفي:

٤ ٢ ١ - انتهج النظام في البحرين منذ مدة سياسة تشطير المجتمع وقسمه إلى شيعة وسنة، وقد جرى تنفيذ هذه السياسة بالتدرج عبر إفراغ المؤسسات العسكرية وخصوصاً الجيش والحرس الوطني من الطائفة الشيعية وكذلك وزارة الداخلية وجهاز الأمن الوطني إلا من قلة يسيرة غير ذات وجود ملموس وامتنع منذ البداية عن توظيف عناصر شيعة في الحرس الوطني.

٤ ٢ ٢ - ومع بداية أحداث فبراير وبالتحديد ٢٠ فبراير ٢٠١١ وبينما كانت المعارضة السياسية تعتصم في دوار اللؤلؤة فوجئ الناس بظهور تجمع كبير (تجمع الوحدة الوطنية) أعطى طابع الدفاع عن الطائفة السنية مصوراً التجمع في دوار اللؤلؤة على انه تجمع للشيعه. إن ظهور هذا التجمع بمناسبة الأحداث المطلوبة وبالتوجه الذي اتخذه قد جعل الاعتقاد سائداً بين صفوف المعارضة بأن السلطة هي وراء هذا التجمع من اجل تعميق الشق الطائفي . وبالرغم من أن هذا التجمع يضم بين صفوفه بعض العناصر الوطنية إلا أن ظهوره بالرغم من وجود أحزاب سنية نشطة (تتراوح مواقفها بين الموالة والمعارضة) وعلى رأسها جمعية المنبر الإسلامي وجمعية الأصالة قد أثار ولا يزال تساؤلات حول الغرض من ظهوره أثناء الحركة المطلوبة. ولكنه في نظري قد أصبح الآن يمثل شريحة وطنية قائمة لابد من الاعتراف بدورها في تمثيل مريديها، ولكن بحيث لا يتكرر فيه دور العضو في جمعية سياسية أخرى.

وفي غير المؤسسات العسكرية فإنه يمتنع تقريباً توظيف الطائفة الشيعية في البحرين في القضاء (غير الشرعي) وهيئات الجمارك و الموانئ والبنك المركزي ووزارة التربية والتعليم خصوصاً في المراكز العليا والمتقدمة (إلا بنسب ضئيلة). ومنذ أحداث ١٤ فبراير ٢٠١١ جرى استبعادهم من كثير من المواقع التي كانوا فيها كما جرى في وزارة الصحة وحلبة البحرين الدولية وهيئة تنظيم سوق العمل وغيرهم بحيث أدى الحال الآن وحتى كتابة هذا البحث إلى انه لا يوجد وكيل وزارة واحد من الطائفة الشيعية كما أقصت الشركات والبنوك – التي سلط عليها المتشددون في الموالة – من مناصب قيادية فلم يبق من الطائفة الشيعية من يشغل منصب رئيس تنفيذي مثلاً.

إن هذا التمييز الممنهج على مدى العشرين سنة الماضية قد خلق شعوراً لدى الطائفة الشيعية بأن هذا النظام يظلمهم فيعادونه. كما نشر اعتقاداً بين البسطاء من الطائفة السنية بأن هذا النظام هو نظامهم يداريهم ويقربهم فينسبون أنفسهم إليه.

لقد زاد التجنيس السياسي الذي اقتصر على عناصر من السنة تم استقدامهم بشكل مكثف من بلدان عربية كسورية واليمن مما زاد الطين بله في شأن الانقسام الطائفي وإعداد الجزء المستفيد لقبول التجنيس على اساس طائفي واستدرار عداء الجزء المقابل.

إن الكف عن التمييز الطائفي وسياسة الإقصاء وعلاج آثاره هي أول المطلوب لعلاج الوضع المتردي والمتزايد الخطر.

٤ ٢ ٣ - لجأت السلطة الى سلوب تمبيع المطالب الشعبية وكان أهم مظاهر هذا التمبيع الدعوة إلى عقد (مؤتمر الحوار الوطني) الذي عقد في الفترة ما بين ١ يوليو وحتى ٢٨ من ذات الشهر لسنة ٢٠١١ والذي دُعي إليه ثلاثمائة وثلاثون مشارك كان جلهم من المواولة أو من مشاركين لا علاقة لهم بالعمل السياسي ومضمونين الاصطفااف الى جانب السلطة وكانت نسبة المدعويين للمشاركة من جانب الجمعيات السياسية المعارضة أقل من ١٠% من أعضاء (المؤتمر) على النحو السابق الإشارة إليه.

ولقد جرى توجيه هذا المؤتمر من قبل الحكم توجيهها واضحا مما دعا أكبر جمعية معارضة وهي الوفاق للانسحاب منه، وجمعيات سياسية معارضة أخرى إلى التبرؤ من نتائجه^١.

وقد نتج عن هذا المؤتمر توصيات بتعديلات دستورية غير ذات قيمة جوهرية في تحقيق المطالب بالديمقراطية والإصلاح، إذ لم تمس من جوهر السلطة التشريعية من حيث تكوينها واختصاصها، ولم تضع الحلول للوصول لفصل حقيقي بين السلطات الثلاث التنفيذية والتشريعية والقضائية ووقف هيمنة الأولى على الثانية والثالثة .

٤ ٢ ٤ - فيما يتعلق بتوصيات لجنة تقصي الحقائق فإن توجيهاتها إما أنها نفذت بشكل لا يتفق مع جوهر التوصيات ذاتها أو أنها لم تطبق حتى الآن، وكمثال على التطبيق المبتور هو تشكيل لجنة تنفيذ التوصيات كما هو مشار إليه في الفقرة ٣-١٧ من هذا البحث.

ويمكن تلخيص المشهد الراهن في الآتي:

١ - وضع أمني متوتر وخصوصا في المناطق القروية وبعض الاحياء (الشيعية) في المدن، حيث تنفجر احتجاجات بين حين وآخر وتقابل بالقمع الشديد واستخدام القوة المفرطة تصل إلى مهاجمة المنازل وإغراقها بغازات المسيل للدموع وغيرها أحيانا من وسائل العنف.

٢ - ردود فعل عنيفة أحيانا من جانب المحتجين تقول سلطات الامن بأنها بلغت الى استعمال الملو توف.

٣ - تجمعات مطلبية جماهيرية واسعة تنظمها الجمعيات السياسية المرخصة وتسمح وزارة الداخلية ببعض هذه التجمعات، لكن يحدث منع لبعضها من قبل سلطات الأمن أحيانا.

^١ يمكن متابعة بيانات الجمعيات المعارضة وبالذات الوفاق في صحيفة الوسط منذ تاريخ ٢٧ إلى ٣١ يوليو ٢٠١١.

- ٤ - انشطار طائفي يندز بخطر أكبر إن لم يعالج وتزيد السلطة الرسمية فيه بمزيد من إقصاء للشريعة وتسليط المتشددين من الموالات عليهم.
- ٥ - تحركات من عناصر وسطية إصلاحية لتقريب وجهات النظر لكنها حتى الآن محدودة التأثير.^١
- ٦ - تشدد من قبل الحكم ومحاولات لتميع عملية المطالبة بالإصلاح في صورة منتديات مصالحة وطنية صورية وتعديلات دستورية غير ذات قيمة حقوقية وسياسية.
- ٧ - توصيات بها ايجابية صادرة عن لجنة تقصي الحقائق لكنها لا تنفذ أو أنها متعثرة أو مبنورة التنفيذ.

^١ بتاريخ ٢٨ يناير ٢٠١٢ دعى عدد من الرجال الوطنيين المستقلين البارزين من بينهم الدكتور علي فخر و الاستاذ علي ربيعة والاستاذ المهندس جميل العلوي الى لقاء وطني للعمل على معالجة الوضع المتأزم الراهن وقد أنتخب المؤتمر ٢١ شخصية مستقلة لتشكيل لجنة المتابعة برئاسة الدكتور علي فخر - راجع صحيفة الوسط الصادرة بتاريخ ٢٩ يناير ٢٠١٢.

المبحث الخامس: المخرج

الإجماع قائم بين السلطة والمعارضة والمراقبين المحايدين على أن الحوار والحوار فقط هو المخرج من الأزمة. ولكن مفهوم هذا الحوار مختلف فيه، وهو ما يتعين معالجته.

ولكي يقوم حوار جاد وحقيقي ومنتج فلا بد من دراسة ووضع عناصر للحوار يتعين الاتفاق مبدئياً عليها. وأهم عناصر الحوار هي:

- ١ - هدف الحوار وأغراضه.
- ٢ - أطراف الحوار.
- ٣ - آلية الحوار وضوابطه.

١-٥- هدف الحوار وأغراضه:

١-١-٥- أن حقيقة الصراع وجوهره على مر الحقب التاريخية بين السلطة بالبحرين والشعب هي ان المطالب الشعبية قائمة على أساس أمرين هما: ١- المشاركة في صنع القرار السياسي. ٢- المشاركة في إدارة الثروة الوطنية وضمان الرقابة عليها وتسييرها للصالح العام - أي تحقيق الديمقراطية.

وبناءً على هذا يتحدد هدف الحوار وهو باختصار إقامة النظام الديمقراطي وإعادة هيكلة الدولة لتكوين دولة المؤسسات الحديثة القائمة على المبادئ الإنسانية المتطورة - دولة المشروعية المدنية الحديثة التي يمكن القول بأنها قد تأسست مبدئياً على أساس دستور دولة البحرين الصادر في عام ١٩٧٣ والذي ترك باب تطوير المشاركة الشعبية مفتوحاً وجرى التصويت على الميثاق في ظله وتأسيساً عليه.

ومن حيث شكل الدولة المطلوبة لم يعد لأحد الحق في الاجتهاد، فبالرغم من أن لكل شخص حقه في التفكير، إلا أن شعب البحرين بمن في ذلك العائلة (الملكية)^١. وعلى رأسها جلالة الملك قد قرر اختيار نظام الملكية الدستورية دون جدال، وذلك بالموافقة على ميثاق العمل الوطني ("الميثاق") بعد إقراره بنسبة ٩٨,٤% وذلك في استفتاء شعبي عام^٢.

وقد ثبت الميثاق أساساً أهمها: ما نص عليه في الفصل الثاني (نظام الحكم) منه وتحت عنوان جانبي (شكل الدولة الدستوري) من أنه: "فقد صار مناسباً أن تحتل البحرين مكانتها بين الممالك الدستورية ذات النظام الديمقراطي". كما نص في الفصل الخامس تحت عنوان (الحياة النيابية) على أنه: "وأسوة بالديمقراطيات العريقة بات من صالح دولة البحرين ان تتكون السلطة التشريعية من مجلسين"

وتأكيداً وتنفيذاً لذلك فقد نص في الباب الخامس (استشراف المستقبل) على أن: "ثانياً: السلطة التشريعية: تعدل أحكام الفصل الثاني من الباب الرابع من الدستور الخاصة بالسلطة التشريعية لتلائم

^١ التسمية الصحيحة هي العائلة الملكية المقابلة لـ Royal Family وليست المالكة التي تستعملها العائلات العربية خطأً.
^٢ أمر أميري رقم ١٦ لسنة ٢٠٠١ بالتصديق على ميثاق العمل الوطني - ملحق الجريدة الرسمية رقم ٢٤٦٥ - ٢١ فبراير ٢٠٠١.

التطورات الديمقراطية والدستورية في العالم وذلك باستخدام نظام المجلسين؛ بحيث يكون الأول مجلساً منتخباً انتخاباً حراً مباشراً يختار المواطنون نوابهم فيه ويتولى المهام التشريعية، إلى جانب مجلس معين يضم أصحاب الخبرة والاختصاص للاستعانة بأرائهم فيما تتطلبه الشورى من علم وتجربة."

إذاً فالشكل الشرعي والقانوني والتعاقدية الذي تقوم عليه الآن شرعية نظام الحكم هو الملكية الدستورية الديمقراطية (البرلماني) طبقاً للديمقراطيات الحديثة والعريقة.

إن القول بغير ذلك لا يشكل خطراً على الحقوق الشعبية فقط، ولكنه أخطر بالنسبة للعائلة الملكية التي أصبحت تستند في شرعيتها في الملكية ومشروعيتها الدولية على المبادئ المتفق عليها في الميثاق، وأي نكول عنها من أي طرف هو نقض للميثاق وتقويضاً لما تم التعاقد عليها بين الشعب والملك.

٥-١-٢- لتحقيق الغرض الأساسي في وجود الملكية الدستورية ذات النظام البرلماني، فلا بد من الاتفاق على المواضيع الأساسية للحوار، والمبادئ والأسس التي يبنى عليها والتي يشكل الغرض الأساسي إطارها. وأرى في مبادرة سمو ولي العهد مع مبادئ وثيقة المنامة الصادرة عن الجمعيات السياسية المعارضة مع شيء من التوضيح وعدم الخروج على الميثاق أسساً لها، وفي نظري يمكن الاتفاق مبدئياً على الأسس التالية:

- تثبيت نظام الملكية الدستورية والتمسك بالعائلة الملكية الحالية ممثلة في صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة وأن تكون وراثية لأبنائه من صلبه بالتدرج المباشر، تصان لها رفعتها وسموها وتضمن لها مخصصات رسمية غير قابلة للمنازعة (يمكن ان تخصص بنص دستوري).

- تشكيل مجلس وطني من غرفتين - غرفة ينتخب أعضاؤها انتخاباً حراً ومباشراً يكون له مطلق سلطة التشريع والمراقبة وتكون له الكلمة الفاصلة في إصدار التشريع، وغرفة أخرى يعين أعضاؤها بما لا يجاوز نصف عدد أعضاء الغرفة المنتخبة تكون مهمتها مراجعة مسودات ومشاريع القوانين التي ترفع لها من الغرفة المنتخبة وتبدي رأياً وتعديلاتها المقترحة عليها وترجعها إلى الغرفة المنتخبة فإن قبلت (أي المنتخبة) بتعديلات الغرفة المعينة أقرتها، وإن رفضت التعديلات أقرت صدور القانون كما ترى (أي كما ترى الغرفة المنتخبة).

وهذا هو ما يتفق مع حكم الميثاق الوطني، وثيقة الحكم التعاقدية دون جدال.

- أن يشتمل الدستور على ضمان أن تكون الحكومة تمثل الإرادة الشعبية بأن تشكلها الاغلبية البرلمانية أو على الأقل يقر تشكيلها البرلمان في غرفته المنتخبة كما يملك حق حلها أو سحب الثقة من أعضائها بمن فيهم رئيس الوزراء.

- إعادة ترتيب الدوائر الانتخابية لضمان تساوي أصوات المواطنين (صوت لكل مواطن) والتأكيد على نسبية التصويت الشعبي بالنسبة لكل نائب في الغرفة المنتخبة.

- يراعى في تشكيل الغرفة المعينة ضوابط الخبرة وتميز السمعة الشخصية والتاريخ الوطني (ولا أقصد بالوطني المعارض فقط).
- وضع مرئيات عامة وخطط أساسية معقولة للقضاء على الطائفية بدءاً بالمؤسسات العسكرية والرسمية (ولعلها تتطلب جدولاً زمنياً وأساليب تدريجية لضمان التنفيذ السليم). وكذلك وضع القوانين والتشريعات التي تعاقب سلوك التمييز الطائفي وأفعاله.
- مراجعة التجنيس وآثاره بشكل علمي وإنساني يحمي التركيبة السكانية البحرينية ولا ينال من حق من اكتسب الجنسية وهو مستحق لها وبما لا يضر حتى من اكتسبها بدون حق (مثلاً يتم إنصاف هذه الفئة بتعويضها ومراعاة مدى إمكانية استرجاع جنسياتها الأصلية لمن فقدها).
- إطلاق سراح المعتقلين والمسجونين السياسيين فوراً ودونما تأخير وفي مقدمتهم القيادات السياسية المعارضة الذين حكم عليهم من قبل محاكم السلامة الوطنية.
- الامتناع فوراً عن أية إساءة شخصية قولاً وفعلاً لأي من الرموز والشخصيات الرسمية والشعبية.

٢-٥- أطراف الحوار:

لكي ينتج الحوار لابد من أن تشارك فيه الأطراف الفاعلة حتى يمكن للحلول التي يتم التوصل إليها من قبل المتحاورين أن تجد طريق التطبيق لها بقواعد حمايتها، والقول بغير ذلك لغو لا فائدة منه.

واعتقد أن مقاييس استحقاق صفة الطرف في الحوار ونسبة تمثيله إنما يجب أن تقوم على أساس قاعدة ذلك الطرف الشعبي من حيث قوته على الساحة وتأثيره في الأحداث اليومية، دون إغفال بالطبع للموروث التاريخي في هذا الشأن وخصوصاً من حيث ما تتميز به العائلة الملكية من موقع متميز والتي يمثلها جلالة الملك، لكن بالقدر الذي يضمن التوجيه لدفة الأمور وليس لفرض حلول غير منطقية لا توصل إلى الحلول المنشودة القابلة للحياة والتطبيق.

وينبغي كذلك أن تكون نسبة التمثيل في أي منظومة للحوار متناسبة في أفرادها مع عرض وقوة القواعد الشعبية واتجاهاتها، فليس من المعقول أن تكون منظومة الحوار على النمط الذي تم به تشكيل (مؤتمر الحوار الوطني) السابق الإشارة إليه في الفقرة (٤-٢-٣) من المبحث الرابع من هذا البحث، فهو أمر لن يقنع ذوي العقل بأية صورة من الصور وسيكون هدراً للجهد والوقت والمال دون جدوى وقد اثبت ذلك الواقع.

وانتخاب هيئة الحوار هو الطريق الأمثل والأسلم ولأعدل قانونياً وحقوقياً، لكن إذا تعذر ذلك فمن المناسب الرجوع إلى انتخابات عام ٢٠٠٦ لتحديد نسب المشاركة بالنسبة للجمعيات والشخصيات السياسية واستخدامها كقياس لتحديد نسب التمثيل دون تقيد بمن فاز بعضوية مجلس النواب دون غيره بل القصد هو الاعتداد بنتائج التصويت في مجمل العملية الانتخابية ولنا في ذلك سابقة مؤتمر الطائف للمصالحة الوطنية اللبنانية.

ويمكن تطعيم هذه الهيئة أو المنظومة بشخصيات وطنية لها احترامها أو خبرتها أو تميزها الاجتماعي يعينهم جلاله الملك بحكمة وبالتشاور مع القوى السياسية الفاعلة.

وبالتأكيد القاطع فإنه يتعين إشراك المعارضة التي لم تشارك في الانتخابات والتي لها دورها الملحوظ في الشارع كحركة حق وتيار الوفاء وكذلك التيارات المستجدة المتمثلة في تجمع الوحدة الوطنية واللقاء الوطني.

٣-٥- آلية الحوار وضوابطه:

٣-٥-١- إذا ما اتفقنا على أطراف الحوار فإنه سيساعد كثيراً إذ عندها نستطيع وضع التصور لآلية ذلك الحوار وضوابطه. ويلزم أن يكون أطراف الحوار هم أولئك الأفراد الممثلون حقيقة لفئات الشعب البحريني الفاعلة في الشأن العام، ولا بد من أن يتاح لهؤلاء اللقاء المنظم والحديث وإبداء الرأي واقتراح الحلول بحرية في إطار الأسس المرسومة .. ونخلص بذلك إلى الآلية اللازمة هي مؤتمر عام للحوار الوطني والذي لا نرى له بديلاً فعالاً.

٣-٥-٢- ولكي يكون هذا اللقاء فعالاً، فلا بد من أن يكون جلاله الملك ممثلاً فيه باعتبار جلالته طرفاً أساسياً في التعاقد الدستوري إذ أن الملكية الدستورية هي عقد بين الشعب والملك كما هو متفق عليه في فقه القانون الدستوري.

٣-٥-٣- ان يجري انتخاب العدد المناسب من ممثلي الجمعيات السياسية المرخصة الموالاة والمعارضة على حد سواء، عن طريق الانتخاب المباشر وان يجري لذلك تشكيل دوائر انتخابية خاصة يضمن فيها صحة تساوي أصوات الناخبين.

٣-٥-٤- في حال تعذر الانتخاب لأي سبب، كبديل، يجري تعيين أولئك الأعضاء بالنسبة والتناسب طبقاً للأصوات التي كسبها مرشحو تلك الجمعيات في الانتخابات البرلمانية العامة الأخيرة (انتخاب مجلس النواب لعام ٢٠٠٦) حتى لو لم يفوزوا بعضوية مجلس النواب.

٣-٥-٥- بالنسبة للجمعيات السياسية غير المرخصة كحق وتيار الوفاء وتلك التي جددت بعد انتخابات ٢٠٠٦ كتجمع الوحدة الوطنية واللقاء الوطني يعين أعضاء من قياداتهم ويجري التشاور على تسميتهم ما بين جلاله الملك وبين الجمعيات المرخصة وبين تلك الجمعيات غير المرخصة التي يعينها أمر التعيين. كما يعين عدداً مناسباً من الشخصيات الوطنية المستقلة والحقوقية.

٣-٥-٦- يرعى المؤتمر الوطني جلاله الملك ويرأسه صاحب السمو ولي العهد.

٣-٥-٧- للإعداد للمؤتمر يتم تشكيل هيئة تحضيرية له يرأسها سمو ولي العهد وتكون الجمعيات السياسية المرخصة – على الأقل – ممثلة بأعضاء فيها بتمثيل متناسب مع نتائج مرشحيهم في آخر انتخابات عامة لمجلس النواب (انتخابات ٢٠٠٦).

٥-٣-٨- لتجنب الالتباس فإني اقصد بنسبة نتائج انتخابات عام ٢٠٠٦ حتى الجمعيات التي لم تفرز بمقاعد في تلك الانتخابات ولكنها شاركت فيها.

٥-٣-٩- اعتقد أنه ينبغي وضع نظام دقيق ومناسب للتصويت، يضمن ديمقراطية العملية، لكن لا يهمل مع ذلك مسألة الموروث فيما يتعلق بالعائلة الملكية وحقوقها والحد الأدنى التي يتعين الاتفاق عليه من إعلاء مكانتها وضمان سموها وتمتعها بشرف وامتيازات العائلة الملكية، دون مساس بالمبدأ الدستوري الثابت بأن (الشعب مصدر السلطات جميعاً). وذلك كله على النحو الجاري عليه العمل في الديمقراطيات العريقة التي تم الاتفاق عليها تعاقدياً في ميثاق العمل الوطني.

٥-٣-١٠- لا ضير في أن تكون مدة المؤتمر طويلة ولا باس إذا ما جلسنا سنة نتحاور فيما يجب أن تكون عليه مملكتنا ودولتنا ومجتمعنا لحماية للأجيال القادمة، على أن يتزامن مع هذا المؤتمر إعلام توحيدى وترويج لمبادئ الوحدة الوطنية ونبذ للتفرقة الطائفية وازدراء رسمي وشعبي لممارسيها ووقف الشعارات المسيئة لأي طرف من الأطراف وفتح الباب للتوظيف في القوات المسلحة وقوات الأمن وغيرها من المرافق العامة والوزارات للمواطنين الشيعة.

٥-٣-١١- لضمان حسن سير المناقشة وسلامة التصويت فإن الخبرة الدولية في هذا الشأن ضرورية تأسياً بمؤتمرات المصالحة التي سبقتنا كالحوار اللبناني في مؤتمر الطائف ومؤتمر المصالحة الايرلندية(The Good Friday Agreement) ومؤتمر المصالحة والإنصاف في المغرب. وليست هذه دعوة للتدخل الأجنبي، فالقصد من وجود هيئة دولية هو فقط للمساعدة والاستشارة المعينة على انجاز المهمة. وأن وجود هيئة للمراقبة الحقوقية كالمفوضية الدولية السامية لحقوق الإنسان ضرورية.

٥-٣-١٢- ولكي ينتج لقاء كهذا فإنه يتعين أن يسبقه الإفراج عن كل المعتقلين والمسجونين (بمن فيهم الرموز المعارضة الصادرة بحقهم أحكاماً من محاكم السلامة الوطنية) لأسباب سياسية أو في تهم متعلقة بأفعال تتعلق بالرأي أو مرتبطة بالأحداث التي أعقبت ١٤ فبراير ٢٠١١)، وإرجاع جميع المفصولين من أعمالهم لذات الأسباب والبدء في تحسين أوضاع مناطق أصحبت منكوبة في قرى البحرين وبعض أحياء مدنها والتنفيذ لتوصيات لجنة تقصي الحقائق تنفيذاً جاداً وسليماً.

خاتمة

في هذه الورقة:

أ - عرضت لمعلومات تاريخية من مصادرها التي أشرت إليها.

ب - طرحت استنتاجات وآراء ومقترحات هي شخصية بحتة لم أتناول فيها مع أي من القيادات أو النشطاء السياسيين فهي تمثل رأيي الشخصي الذي قد يشاركني فيه بعض أصدقائي القريبين جداً مني.

ت - إن ما اتخذته السلطة في كل التحركات الشعبية السابقة وما اتخذته وتتخذ في هذه الفترة من اللجوء للحلول الأمنية حتى مع استعمال القوة المفرطة لن تحل بالطبع المشكلة حتى ولو أخدمت النار لفترة مؤقتة، أما الاستعانة بالمملكة العربية السعودية والدول الخليجية الشقيقة عسكرياً فإنه سيزيد الطين بله وسيكون - في نظري سبباً لمشاكل ستثور في تلك الدول، فليس من مصلحة أي من شعوب المنطقة إدخال عنصر الشق والتفرقة بين أبناء المنطقة على أسس طائفية، إذا امتدت إقليمياً فلا يمكن بعد ذلك حصر مداها.

ث - إن توحيد الأوطان وإنصاف أبناء الوطن والتعامل معهم بالعدل والمساواة هو امر لازم لاستمرار أي حكم، وإن في الفرقة ضعف وزوال هذا هو حكم المنطق والتاريخ .

أرجو أن يكون فيما قدمت بعض الفائدة،،
والله من وراء القصد وهو الموفق والمعين،،

حسن علي رضي
ورقة مقدمة لمنندى التنمية
الدوحة- دولة قطر
مارس ٢٠١٢